وشكراً . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً .اسمحوا لي أقرأ الاسماء المسجلة عندي للحديث في الجلسة القادمة مع حفظ الالقاب ، حمزة منصور ، بسام حدادين ، حاتم الغزاوي ، محمد داوديه . سمير حباشنة ، محمد الزبن ، فوزي الطعيمة ، راتب السعود ، عبد الباقي جمو ، مفلح الرحيمي ، أحمد القضاة ، طه الهباهبة ، فواز الزعبي ، توفيق كريشان ، ذيب عبدالله ، عبد الحافظ الشخانبة ، عبد المنعم أبو زنط ، عبد موسى النهار ، هاشم الدباس ، سليمان سلامة السعد ، بدر الرياطي ، توجان فيصل ، أحمد الكوفحي ، خليل حدادين ، عبد العزيز جبر ، عبدالله أخو رشيدة ، ضيف الله المومني ، علي الشطي ، محمد أبو عليم ، نادر الظهيرات ، ابراهيم شحدة ، مصطفى الشنيكات .

اذا سمحت الامانة العامة تأخذوا الأسماء ، ممكن تقرأوا الاسماء الجديدة ؟

السيد الامين العام : دولة الرئيس ، الاسماء الجديدة هي ، السيد نزيه عمارين ، الدكتور عارف البطاينة ، الدكتور نادر أبو الشعر ، الدكتور بسام العموش ، السيد عبد المجيد العزام ، السيد أنور الحديد ، الدكتور عبدالله العكايلة .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية : أنا الحقيقة ما أريد أن اتكلم لكن أريد ان أقدم تقرير بأسم لجنة الحريات وهذا يغطي على كلمتي .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، اذن سوف تنعقد الجلسة القادمة أو سوف تستأنف هذه الجلسة يوم السبت الساعة الرابعة بعد الظهر . وشكراً لكم .

– انتهت الجلسة –

أمين عام مجلس الأمة	**رئيس مجلس النواب**
صالح الزعبي	**طاهر المصري**

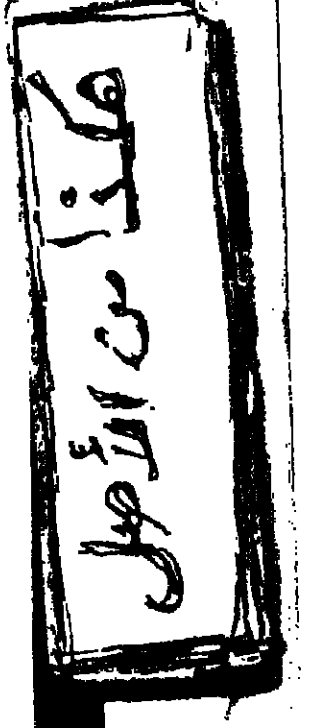
ملحق الجريدة الرسميّة

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشر

(اليوم الثاني) من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر الواقع مساء يوم السبت ٢٤/شعبان/١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/٢/٥ ميلادية

(العدد ١٧) **(المجلد ٣١)**



ـ جدول الأعمال ـ

* عينت يوم السبت الساعة الرابعة مساءً ١٩٩٤/٢/٦م

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٢/٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
د. ابراهيم زيد الكيلاني ، السيد علي ابو الراغب ، د. عبدالله النسور ، السيد سمير حباشنة ، السيد سمير قعوار .

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل.

٤- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٦- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٨- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط.

٩- معالي السيد احمد العقايله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان: وزير الزراعة .

١٢- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٣- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .

١٤- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٥- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل

١٦- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .

١٧- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .

١٨- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .

١٩- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان: وزير السياحة والاثار .

٢٠- معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل

٢١- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

٢٢- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

٢٣- معالي الدكتوره ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٤- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٥- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :

١) الدكتور حسين ابو عرابي

٢) السيد علي الحسبان

٣) السيد محمد الرديني

٤) السيد غسان النجداوي

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن افتتاح الجلسة وسوف نستأنف مناقشة موضوع الدواء والغذاء وبيان معالي وزير الصحة ، اول المتكلمين ولا أراه موجوداً الشيخ حمزه منصور ليس موجود

اذاً المتحدث الآن السيد بسام حدادين فليتفضل .

السيد بسام حدادين :

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

من دون مقدمات اقول : نحن امام فرصة ثمينة علينا ان نحسن إستثمارها ، لنصل الى الهدف الذي ننشده جميعاً ، ألا وهو ، حماية الغذاء والدواء ، ومحاكمة الفساد والغش والاحتكار .

اسارع للقول ، إنني لست واهماً من أن القضاء على الفساد والاحتكار ، يتم بالضربة القاضية ، بل بالنقاط (بلغة الرياضيين) ، ونحن امام محطة ، صراعية معها ، مطلوب منا ان نتوحد ونستجمع القوى لنسجل نقطة او اكثر للصالح العام في هذه الجولة .

وأسارع الى القول ايضاً ... إنني لا أثق بمصداقية هذه الحكومة وجديتها ، بالتعامل مع إستحقاقات الهدف الذي ننشده ، لأن سياساتها الممارسة ، على الصعد المختلفة وآخرها ، قانون الموازنة العامة للدولة ، اكدت من خلاله ان آخر ما تفكر به هذه الحكومة ، هو التخفيف عن كاهل الفقراء و الفئات الشعبية ، ومن أنها منحازة الى جانب الاغنياء وكبار التجار والرأسماليين .. كما أنني لا أعتقد بأن هذه الحكومة قادرة على اتخاذ اجراءات جدية تتصادم مع صندوق النقد الدولي ، صاحب السيادة والحارس الامين لمصالح الرأسمال الاجنبي ، أصل الداء .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

الحق .. الحق أقول لكم .. اذا لم نوجه سهامنا الى الهدف ونقول ماذا نريد من الحكومة أن تفعل بالضبط نخسرُ ويخسر معنا الشعب والوطن .

وقبل ذلك أتساءل ببراءة لمصلحة من يجري خلط الاوراق ؟

البعض منا أجهد نفسه وهو يبحث في الشكل ، ليصبح الشكل هو الموضوع ويتحول

هكذا من الأصل

وزير الصحة الى متهم ... والبعض راح يلملم ((الوثائق)) كي يقنعنا ان السيد الوزير مقصر في عمله .. والبعض الآخر ، أطلق صيحات الحرص على سمعة الوطن وعلى الصناعة الوطنية ولسان حالهم يقول : اذا بليتم فاستتروا !!

والبعض حمل مبخرة حكومية وراح يردد البديهيات على مسامعنا ويغمز ويلمز كي يصل بنا إلى نتيجة مفادها ان ليس بالامكان احسن مما كان ((وهذه زوبعة في فنجان)).

مرة اخرى ، لمصلحة من ، هذا الخلط وهذا الدخان وذر الرماد في العيون .

كنا في السابق نجهدُ أنفسنا ونحن نحاول اقناع الحكومات ان الفساد منتشر وأن قوت ودواء الشعب ميدان للأحتكار والرذيلة ، وان غياب الديمقراطية طيلة العقود السابقة ، هي التي وفرت كل عوامل الديمومة بالاضافة الى الغطاء القانوني للتنصب والاحتيال والغش

كانوا يقولون لنا ابداً .. وكل شيء على مايرام !

أتذكرون ايها السادة التحقيقات الصحفية حول التلوث الزراعي وعن استعمال المبيدات والهرمونات ومخاطر السرطان وامراض اخرى .

حينها خرج علينا وزير الزراعة السابق لينكر كل المخاطر ويؤكد ان كل شيء ، تحت الاشراف وبالمقاييس الدولية نعم تصريحات عرمرمية .. إن كل شيء ممتاز .

ثم لنعرف مؤخراً ، ان الدراسات العلمية وجدت كل حليب الإمهات والمرضعات في منطقة الاغوار خاصة ملوثاً بسبب المبيدات إياها .

يقولون لنا اليوم .. ان تصريحات السيد وزير الصحة مبالغ فيها .. نقول لهم أن نهج الحكومة كله كان قائماً على إخفاء الحقائق ، لا بل ، إنكارها ، وهذا ما يجب ان ينتهي الى الابد .

حسناً فعل السيد وزير الصحة ، بهذه المكاشفة والصراحة وأردد من وراء السيد الوزير، نعم .. من يريد الاصلاح فلا بد ان يعترف في الحقيقة مهما كانت مرة ..

وحسناً فعل السيد الوزير ، لأنه خاض معركته العادلة بالاوراق المكشوفة وليس بين الجدران المغلقة ، لأن الرأي العام كله يراقبنا جميعاً نواباً وحكومةً وينتظرُ منا اجراءات عملية تعيد له الثقة والسكينة .

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

أرجو ان اتقدم من المجلس الكريم بالأقتراحات التالية لمعالجة جميع جوانب القضية مدار النقاش وللوصول الى نتائج محدودة في ختام مناقشاتنا :

١- الطلب من الحكومة تحويل كافة المستندات والمعلومات التي بحوزتها التي اعلن عنها السيد وزير الصحة او لم يعلن عنها الى النيابة العامة ، كي تقوم بواجبها .

وهنا استطرد واقول :-

سبق في دورات برلمانية سابقة ان اثيرت قضايا فساد دوائي من العيار الثقيل في وزارة

الصحة ، وبعض الزملاء النواب احدهم بيننا هنا وآخر لم يعد نائباً الآن اثاروا هذه القضايا ، وحولت القضية الى المدعي العام ، لكن بطريقة وأخرى لم تتابع هذه القضية وركن الملف كاملاً .

واشير هنا الى تقرير ليلى بدران رئيسة مختبر الرقابة الدوائية التي وجهت كتاباً من سبع صفحات ملحق بهذه الرزمة من الوثائق والملاحق تتحدث بالاسم والتفاصيل المملة عن عمليات عديدة من الاحتكار ومن الضغط والابتزاز من اجل تمرير العديد من صفقات الدواء الفاسد .

هذه الاوراق اقدمها للامانة العامة كي تحول الى النيابة العامة ليفتح التحقيق بكل القضايا المثارة والموثقة بالاسم والتقرير هنا في هذا الملف .

٢- الطلب من الحكومة بأن تقوم بتشكيل مؤسسة دائرة مستقلة ومحصنة لرقابة الغذاء والدواء ، مجهزة باحدث الأجهزة والمعدات وبكادر علمي مدرب ، تكون وحدها صاحبة الصلاحية ، باجازة اي صنف دوائي او أي سلعة غذائية ، يكون لديها نظام للمواصفات والمقاييس ، إستناداً الى ما هو معمول به عالمياً .

وذلك على غرار دائرة الغذاء والدواء الامريكية (FDA) . ليس كل شيء عن الامريكان غلط

٣- الطلب من الحكومة ، انشاء مؤسسة ، يشرف على ادارتها بالاضافة الى وزارة الصحة وكلاء شركات الادوية ونقابات الأطباء والصيادلة ، وغيرهم .. تقوم بمركزة عملية استلام وتخزين وتوزيع الدواء ، لضبط السوق والسعر وتأمين الرقابة الضرورية من كل الجوانب .

أرجو ان اكون واضحاً أنني لا اقترح تأميم تجارة الدواء ، بل إنشاء قناة موحدة تمر عبرها عملية التوريد من المصادر المختلفة والتوزيع الى السوق ، وبهذه الحالة ، تكون مسؤولية وكلاء شركات الأدوية ، التعريف والدعاية فقط .

إن الأخذ بهذا الأقتراح سيخفض كلفة الدواء على المستهلك الى النصف على الأقل ، وتجربة الحكومة مع الأنسولين تؤكد ذلك بصورة قاطعة ، حيث أصبحت الحكومة تشتري الأنسولين وتوزعه على المرضى بكلفة ٢٥٪ مما كان عليه السعر في السوق المحلي مع هامش ربح ١٠٪ ((سعر الدواء بالمناسبة من المصدر الى السوق يبلغ احياناً كما اشار معالي الوزير اضعاف السعر للعطاءات الحكومية او للجيش)) .

٤- وفي مجال الغذاء ، مطالبة الحكومة بالتوسع في احتكار تسويق السلع الأساسية نعرف موقف صندوق النقد الدولي من الموضوع ، لكن هذا اعتقد انه مطلب يحل جزء من المشكلة والتدخل الصارم لتحديد الأسعار . وتفعيل قانون التموين .

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

إذا كانت تصريحات السيد وزير الصحة ، قد ساعدتنا في فتح ملف الدواء والغذاء ، فإن ملفات أخرى لقطاعات أخرى تستحق ان تفتح ويسلط عليها الضوء ، كي تخفف الاعباء عن كاهل مواطنينا .. خذوا مثلاً تجارة قطع السيارات وغيرها وغيرها ..

هل ننتظر تصريحات أخرى او زلة لسان ، لنقوم بواجبنا ..

• مطلوب المزيد من الرقابة على اداء الحكومة .

• مطلوب ان ننظم انفسنا وعملنا واداؤنا البرلماني لنختصر الزمن ، ونعلي بنيان هذا الوطن على اسس من الديمقراطية والعدالة ونظافة الحكم .

والسلام عليكم

معالي وزير العدل الاكرم

رئيس المجلس التأديبي لموظفي الصنف الاول

السادة اعضاء مجلس التأديب المحترمين

ان نقلي ليس سببه اصلاحي وظيفياً انما هو لإبعادي عن قضايا الادوية الحساسة وهذا النقل الاخير كان نتيجة لكشفي قضية مستحضر الحقن الوريدية الذي تبين لي انه بالرغم من صدور التقرير بشأنه اثناء رئاستي للمختبر قبل سنة بأنه راسب وغير مطابق لشروط الدستور البريطاني والامريكي تبين انه كان يستعمل لمدة سنة كاملة بالرغم من طلبي الرسمي باتلافه نظراً لخطورة استعماله لمعالجة المرضى وحينها تعرضت للتهديد لأكثر من مرة من قبل وزارة الصحة .

وأنني اكرر اقوالي السابقة وعلى وجه الخصوص الاجابات السابقة على الشكوتين المنظورتين من قبل مجلسكم الموقر، وأنني غير مذنبة بجميع ما نسب الي من التهم .

وفيما يتعلق بالشكوى الاولى بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤م رقم ش م/٣٦/١٦٣٠٠/ ١٩٦٢٣ ، فإنه يتضح لمجلسكم الموقر انها تنصب اساساً على وقائع مزعومة وقديمة وقد قامت وزارة الصحة بمعاقبتي على كافة ما هو منسوب الي بهذه الشكوى وقد اخذت هذه العقوبات بدون وجه حق عدة اشكال فتارة تأخذ شكل لفت نظر او بشكل انذار كما حدث بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢م حيث وجه مدير الصيدلة والرقابة الدوائية بكتابه رقم م ص /٣٦٩٧/١٠/١٣ انذاراً لي وذلك بسبب تقدمي بشكوى خطية الى معالي وزير الصحة السابق الدكتور كامل العجلوني وذلك بسبب تدخل مدير الصيدلة في الامور الفنية والعلمية البحت المتعلقة بتقييم الدواء حيث حضر مدير الصيدلة خلال الاسبوع الاول من تعيني رئيسة لمختبر الرقابة الدوائية ومعه ملفات عديدة تحوي تقارير تنص على رسوب ادوية عديدة على عهد المدير السابق واخذ يطلب مني بالحاح ان اقوم بانجاح تلك الادوية فرفضت رفضاً باتاً ولم استجب لطلبه فكانت هذه بداية عدائه المستمر نحوي والذي تمثل بعدة صور وكذلك بشأن الشكوى بعدم انضباط بعض الموظفين داخل المختبر وكذلك بشأن دعم قراري المتعلق بمنع مراجعة اصحاب المستودعات والشركات الدوائية مختبر الرقابة بشأن تقييم الدواء (مرفق نسخة من هذا الكتاب "١") (الانذار ذكر رسمياً في ملخص السيرة الوظيفية للصيدلانية ليلى بدران في ملفها السري ب١٧) وكذلك لأنه تم الاستفسار رسمياً ومباشرة من قبل مدير اللوازم والمستودعات السابق لي بشأن بعض الادوية وتم الأجابة عليه مباشرة فاعتبر ذلك تجاوزاً (كتاب زقم "٢") .

طلب مدير الصيدلة والرقابة الدوائية

بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣م بكتاب رقم م ص - ٣٠٦٢/٣/١٨ اتخاذ اشد الاجراءات التأديبية بحقي نتيجة لادائي لواجبي بالنسبة لبعض الطلبات التي وجهت الي مباشرة من قبل مدير اللوازم والمستودعات السابق (الدكتور احمد خريس رحمه الله) وكانت بتاريخ ١/٧/ ١٩٨٥ حيث طلب مني بعد اجتماع اللجنة الخاصة بمشاكل الادوية في مديرية اللوازم والمستودعات في البشير بأن اقوم بأعادة الادوية الناجحة الفائضة لدينا الى المستودعات وذلك توفيراً لأموال الدولة (كتاب رقم "٤") وكذلك اعتبر مدير الصيدلة حضوري اجتماع لجنة التخطيط بدعوة رسمية من معالي وزير الصحة اعتبره تجاوزاً وكان ذلك ٤/٣٠/ ١٩٨٥م وعقبته بكتابي المقدم بتاريخ ٨/٦/ ١٩٨٦م. (كتاب رقم "٣") .

وكذلك تم توجيه لفت نظر بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٠م وذلك بايعاز من عطوفة وكيل الوزارة الى مدير الصيدلة بكتابه رقم ش م ٣٦/ ١٢٨٩٧/١٦٣٠٠ وكان ذلك بعد صدور تقرير المختبر باشرافي وبتاريخ ١٩٨٥/٧/٨م المتعلق برسوب مستحضر دواء الفنتولين الحقن وكذلك نتيجة لإجابتي المباشرة لمدير اللوازم والمستودعات على كتاب الموجه لي مباشرة بشأن مستحضر فيتامين أ رقم ل م١٥/٨٥/ ٣٧٩٣/٣٨ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٨م الصادر من مدير اللوازم والمستودعات في اربد والمرسل نسخة منه الى مدير صحة محافظة اربد ورئيس التخزين والصرف (كتاب رقم "٣" مع ملحقاته) (بند رقم ٢١/٢٠ من السيرة الوظيفية وذلك بكتاب مدير الصيدلة رقم م ص /٣٣٧٦/٣/١٨ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤م) .

نتيجة لعدم تجاوب مدير الصيدلة لطلباتي المختلفة المتعلقة بالمختبر سواء الاجهزة او المواد الكيمائية وكذلك تأخير ارسال الكتب الهامة الخاصة بالمختبر من قبل مدير الصيدلة ، ارسلت اكثر من كتاب الى معالي وزير الصحة اشكو فيه من هذا التأخير الذي يؤثر بشكل غير مباشر على سير العمل لعدم توفير طلباتنا المستعجلة كتاب رقم م ر٢٢٧/٩/٣ الموافق ١٩٨٤/١٠/٢٧م وكذلك كتاب م ر٩/٣/ ٢٢٩(كلاهما الى معالي وزير الصحة) وكذلك كنت قد ارسلت كتب عديدة حول عدم استجابة مدير الصيدلة لطلباتي مثال كتاب رقم م ر٦٠٣/٩/٣ تاريخ ٨/٢٠/ ١٩٨٥م كتاب رقم م ر ٤٨٥/٣/١ بتاريخ ٣/ ١٩٨٥/٦م وهذا الكتاب متعلق بارسال المرشحتان الصيدلانية امل عنداوي والبيولوجية باسله العمص لبعثة دراسية للتخصص في موضوع طرق التحليل الدوائي الجرثومي (وهذا دليل على اهتمامي بتطوير كفاءات المختبر ولكن لم يستجب لطلبي من قبل مدير الصيدلة وكنت قد ارسلت كتاباً اخر بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧م حول نفس الموضوع ولكن دون جدوى ثم تبع ذلك طلبي لمدير الصيدلة بكتاب رقم م ر ٤٧٠/٥/٣ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٦م بشأن احتياجات المختبر لعام ١٩٨٦م ولكن لم يتم تلبية طلبي والمتضمن كذلك المخطط المستقبلي لتوسيع مختبر الرقابة الدوائية وكان نتيجة لتلك السلسلة من الطلبات ان نسب مدير الصيدلة باتخاذ اجراءات شديدة بحقي (بند ٢٢ بالسيرة الوظيفية) ، (الكتب التوضيحية المرفقة ارقام "٥،٦،٧،٨،٩،١٠") .

بالرغم من تنسيب مدير الصيدلة لاتخاذ

هكذا من الأصل

اشد الاجراءات بحقي لادعائه بعدم تقيدي بالتسلسل الاداري فلقد تحقق عطوفة وكيل الوزارة شخصياً من هذه التهمة وتبين له بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣٠م على اثر زيارته الى مديرية الصيدلة ان سبب هذه التهمة هو الاستفسار المباشر من مدير اللوازم بشأن بعض الادوية الى رئيسة مختبر الرقابة الدوائية (بند رقم ٢٣ من السيرة الوظيفية) .

نتيجة لرسوب مستحضر الفنتولين الحقن عقد اجتماع للجنة مشاكل الادوية في مديرية اللوازم بحضور رئيسها انذاك الدكتور هاني عويس وكذلك بحضور الدكتور مصطفى الشناق والصيدلي نايف حمارنه وبحضوري فلقد طلب جميع الحضور وبتأييد من رئيس اللجنة الدكتور هاني عويس طلب مني اعادة الفحص بالرغم من صدور التقرير بتاريخ ١٩٨٥/٧/٨م والذي يؤكد رسوبه رسوباً قطعياً وذلك باستعمال احد الاجهزة في مصنع السلط للادوية والغير متوفر لدينا في مختبر الرقابة الدوائية واسمه Polarized LiGht Screen App . وذلك لتأكيد وجود الشوائب التي تم ذكرها كسبب جذري لعدم نجاح المستحضر كما هو منصوص عليه في التقرير الاصلي الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٧/٨م وتلبية لهذا الطلب طلبت مئة امبوله جديدة من مديرية اللوازم وذهبت في اليوم الثاني الى مصنع ادوية السلط وفحصت العينات بدقة وأكدت النتيجة الاولى لرسوب الدواء رسوباً ساحقاً فاعتبر مدير الصيدلة هذا التصرف تجاوزاً (البندين ٢٢/٢١ من السيرة الوظيفية) (المرفقات كتاب رقم "١٦،١٥،١٤،١٣،١٢،١١") .

وبعد تقديم جميع التقارير الخاصة بشأن رسوب هذا المستحضر (الفنتولين) افاجأ في منتصف الحادي عشر سنة ١٩٨٥ بزيارة مفاجئة من قبل عطوفة وكيل وزارة الصحة شخصياً وطلب مني في تلك الزيارة ان اتنازل عن منصبي بارادتي اي قال لتكن البادرة منك بالتنازل عن منصبك فعندما سألت عن سبب هذا الطلب كان جوابه ان قضية دواء الفنتولين تشكل مشكلة كبيرة بالنسبة للوزارة فأجبت اولاً انني ارفض هذا الطلب لأنني الصيدلانية الوحيدة المتخصصة في هذا المجال والحاصلة على درجة الماجستير في التحليل الدوائي والرقابة الدوائية من جامعة لندن واعلم علم اليقين انه لا يوجد بديل وان هذا الموقع الحساس الذي اشغله يتطلب كفائتي لضمان حماية المواطن للحصول على دواء ذو جودة عالية نتيجة للحكم عليه حكماً علمياً صائباً ثم ما هو سبب المشكلة .

بالنسبة لمستحضر الفنتولين اذ انني اصدرت لتقرير الثقة من مختبر الرقابة الدوائية تحت اشرافي المباشر و الذي ينص على عدم صلاحيته للاستعمال البشري وبالتالي من حق الوزارة ان تطبق ما طلب في التقرير وكذلك من حق وكيل الشركة الحصول على تعويض بالنسبة لهذا المستحضر من الشركة فكانت الاجابة ان هذا القرار بالنسبة للمستحضر سوف يؤثر على سمعة الشركة الصانعة فأجبت يجب ان لا تفضل سمعة الشركة على صحة المواطن .

ونتيجة لتثبتي برسوب الدواء ووجوب عدم استعماله لخطورته بسبب تلفه قرر معالي الوزير نقلي بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢١م من رئيسة

مختبر الرقابة الدوائية الى مديرية الصيدلة والرقابة الدوائية قسم السموم اعتباراً من ١٩٨٥/١١/٢٣ (بند ٢٦ من السيرة الوظيفية) (مرفق صورة من كتاب النقل كتاب رقم "١٧") .

بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٤م قدمت كتاباً توضيحياً بشأن حجز اوراق التحاليل وسبب ذلك الحجز بعد ارجاعهم (مرفق طيا صورة من الكتاب التوضيحي "١٨") (بند رقم ٢٧ من السيرة الوظيفية) .

اود ان الفت النظر الى مسألة وجوب الرجوع الى خبراء الجمعية العلمية الملكية والى خبراء اجهزة التحليل للشركات الخاصة لسؤالهم واخذ شهادتهم بشأن طلبي المتكرر منهم والدائم خلال رئاستي لمختبر الرقابة الدوائية لتأكيد صيانة الاجهزة والتأكد من صلاحيتها قبل استعمالها لاستمرارية العمل بالشكل العلمي الدقيق .

نتيجة لنقلي التعسفي اخذت اجازتي السنوية عن سنتي ٨٥/٨٤ واخذت جزءاً من العينات لهذا المستحضر وسافرت على حسابي الخاص اولاً الى سويسرا مختبر الرقابة الدوائية في مدينة BERN والذي توصي به منظمة الصحة العالمية كمختبر مرجعي والذين عند فحصهم لهذه العينات اكدوا رسوبها الساحق ثم واصلت سفري الى بريطانيا حيث عقدت اجتماعاً علمياً مع ممثل الشركة الدوائية البريطانية GLAXO ومدير الرقابة الدوائية للمصنع ومدير قسم انتاج الحقن والذين بعد النقاش العلمي الذي دام حوالي ساعتين ونصف اعترفوا شفهياً بأننا ثالث دولة تشكو من نفس الظاهر المسببة لرسوب الدواء وطلبوا مني اخذ العينات واجراء فحوصاتهم الخاصة ووعدوا بارسال رسالة تأكيدية لنتائج تلك الفحوصات وبعد عودتي الى الاردن بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢م حدث فعلاً ان استلمت رسالة من المصنع (GLAXO) كتاب "١٦" تؤكد رسوب الدواء .

ونتيجة لذلك اخذت في المتابعة الحثيثة مع وكيل الشركة في الاردن بوجوب الاسراع بسحب المستحضر وارجاعه للشركة الصانعة ولم يتم ذلك الا بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨م اي بعد مضي ثمانية اشهر من صدور التقرير الاساسي والاول من مختبر الرقابة الدوائية اثناء رئاستي له .

بعد هذه الاحداث اخذت اطالب بحقي الوظيفي ووجوب انصافي بالنسبة لتخصصي ودراستي ورفضي للقسم الذي نقلت اليه وهو قسم السموم (علماً بان رئيس المختبر الذي عين بدلاً مني هو اخصائي في علم السموم ومتخرج من احد الجامعات اليونانية وليس لديه اي خلفية علمية بالنسبة للرقابة الدوائية لأن تخصصه مغاير تماماً لهذا المنصب) ، وبعد محاولات حثيثه تم تعيني رئيسة لقسم الرقابة الدوائية والبحث العلمي (قسم مستحدث) وذلك بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٤ (بند رقم ٢٨ من السيرة الوظيفية) مرفق صورة من كتاب الوزير "١٩" والذي ينص على ان يكون عملي فقط قراءة النشرات المتعلقة بالادوية وهذا تضييق واضح على نشاطي العلمي وصلاحياتي في مجال الرقابة الدوائية فأخذت اطالب بحقي الوظيفي والصلاحيات التي يجب ان توكل الي ضمن تخصصي وخبرتي في مجال الرقابة الدوائية

هكذا من الأصل

والتحليل الدوائي والبحث العلمي .

خلال عملي في هذا المنصب كان قد طلب مني معالي وزير الصحة بعض الدراسات الخاصة بالادوية مباشرة ونتيجة لذلك قدم مدير الصيدلة بتاريخ ١٩٨٦/٩/٩م كتاب رقم م ص ٥٨١١/١٦٣٠٠ والذي نسب فيه بنقلي بدون بديله لتكرار غيابي (وهذا اتهام جائر بحقي لأنني منضبطة في دوامي دائماً) وكذلك بادعاءه لتجاوزاتي الادارية اذ اعتبر اعطاء معالي وزير الصحة الصلاحيات بتقديم الدراسات الدوائية لمعاليه تجاوزاً ادارياً (بند رقم ٣٢ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩م قدمت الى معالي وزير الصحة والى مدير الصيدلة والرقابة الدوائية تقريرا مفصلاً بشأن قضية اكتشافي لمستحضر الحقن الوريدية

I.v Infusion Dextrose + Saline لشركة ايطالية (Bieffe/ Medital) الذي تبين انه كان يستعمل في بعض مستشفيات المملكة (اكتشف اولاً في مستشفى الرازي بالزرقاء) ولمدة سنة كاملة من تاريخ صدور التقرير الذي ينص على عدم صلاحية هذا المستحضر ووجوب سحبه فوراً واتلافه (وتاريخ صدور التقرير ١٩٨٥/٩/٣٠م وذلك اثناء رئاستي لمختبر الرقابة الدوائية الحكومي) فعندما علمت بذلك وبالصدفة اثرت هذه القضية بحيث يتم اخذ الاجراء الفوري تجاه هذا التسيب وتلا تقديمي لهذا التقرير ان نسب عطوفة وكيل الوزارة في مشروحاته ٨٢ لائحه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩م بنقلي الى مستشفى البشير (بند رقم ٣٤ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥م ذكر معالي وزير الصحة بمشروحات ٨٥ لائحة وذلك على اثر مقابلتي لمعاليه بحضور عطوفة الوكيل بأنه تم ابلاغي وتنبيهي بضرورة التقيد بالنظام والتسلسل الاداري اذ انه اعتبر تصرفي الفوري تجاه اكتشافي استعمال ذلك المستحضر التالف في مستشفى الرازي وذلك بان ارسلت كتباً مباشرة اطلب فيها التوقف عن استعمال ذلك المستحضر لخطورته لحماية المرضى اعتبر ذلك تجاوزاً ادارياً بينما كان هدفي هو حماية المواطن من تناول الادوية التالفة (بند ٣٦ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٧م نسب مدير الصيدلة بنقلي بدون بديلة والدليل واضح عن سبب النقل الا وهو اثارتي لقضية مستحضر الحقن الوريدية (بند ٣٧ من السيرة الوظيفية) .

توالت بعد ذلك اتهامات مدير الصيدلة بشأن عدم تقيدي بالدوام علماً بأنني كنت الفت نظره الى وجود تسيب واضح في دوام الموظفين في دائرته (بند ٣٨ من السيرة الوظيفية) .

ونتيجة لأثارتي قضية الحقن الوريدية تم عقد اجتماعات عديدة كنت اطلب الى حضورها رسمياً ونتيجة لالحاحي بوجوب اتلاف المستحضر تم اتلاف ما يزيد عن (٢٨٠٠) الفين وثمانمائة عبوه وذلك بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢١م ، وبعد ذلك بدأت التهديدات والاتهامات العديدة توجه الي نتيجة لأثارتي تلك القضية (مرفق صور من جميع الكتب المتعلقة بهذا المستحضر وتقارير المستشفيات بشأن استعماله وتضرر المرضى منه

كتاب رقم ٢٠ وملحقاته) .

لقد طلب مني شفهياً معالي وزير الصحة تقديم مشروع تعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة ولقد قدمت له دراسة مستفيضة بشأن هذا الموضوع وكذلك قدمت دراسات اخرى بشأن الادوية والرقابة عليها والقوانين الحديثة التي تنص على ذلك فاعتبر مدير الصيدلة كل هذه الصلاحيات من قبل معالي الوزير (وذلك لتقديم تلك الدراسات لمعاليه مباشرة) تجاوزاً ونسب بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥م بنقلي او الاستغناء عن خدماتي بتهمة عدم التقيد بالتسلسل الوظيفي (بند ٣٩ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥م نسب مدير الادارة بنقلي الى مديرية صحة العاصمة بينما نسب وكيل الوزارة بتوجيه انذار لي ولقد وافق معالي وزير الصحة على الانذار وطلب استدعائي (بند ٤٠ من السيرة الوظيفية) ولكن بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٦م وعلى ضوء مشروحات مدير الادارة طلب تأجيل توجيه الانذار بناءاً على طلب معاليه وطلبت بعد ذلك لمقابلة معالي الوزير .

بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧م (البند ٤٢ من السيرة الوظيفية) يتضح الاتجاه حول منعي من مزاولة صلاحياتي في مجال الرقابة الدوائية وذلك بتأييد عطوفة وكيل الوزارة لرأي مدير الصيدلة بنقلي من مديرية الصيدلة .

بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٣م (بند ٤٤ من السيرة الوظيفية نسب مدير الادارة بنقلي الى مديرية صحة العاصمة للعمل في احد المراكز الصحية (وهنا يتضح الهدف بابعادي عن مجال عملي وتخصصي في الرقابة الدوائية) .

بتايخ ١٩٨٧/٥/٢٤م (بند ٤٦ من السيرة الوظيفية) نسب وكيل الوزارة بنقلي الى مختبر مستشفى البشير .

بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٤م قرر معالي الوزير نقلي الى مختبر مستشفى البشير وقد صدر قرار معاليه يوم ١٩٨٧/٥/٢٦م بنقلي من مديرية الصيدلة والرقابة الدوائية (من رئيسة قسم الرقابة الدوائية والبحث العلمي) الى فنية مختبر في مختبر مستشفى البشير (الى ادنى رتبة وظيفية وعمل لا علاقة له اطلاقاً بتخصصي ودراستي وخبرتي وهو تحليل الدم وغيره للمرضى اي تحاليل طبية) اعتباراً من ١٩٨٧/٦/١م (بند رقم ٤٧ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣١م (وهو تاريخ استلامي لكتاب النقل) قدمت تقريراً خطياً ينص بالطعن في قرار النقل (مرفق صورة من كتاب الطعن "٢١") .

بالاضافة الى العقوبات السابقة وهي النقل الاول من مختبر الرقابة الدوائية الى مديرية الصيدلة ثم النقل الثاني الى مستشفى البشير توالت العقوبات نتيجة لتهم جائرة فاخذت هذه العقوبات عدة اشكال فتارة تأخذ شكل لفت النظر وتارة اخرى الحسم من الراتب (حسم يومان واسبوع ظلماً نتيجة لأخذي اجازة مرضية مصدقة من نفس المستشفى ولكن انكرتها رئيسة المختبر) ومرة اخرى الانذارات وتلا ذلك الغاء علاوة الدوام الاضافي وخلاصة الامر ان نقلي الاخير هذا يعتبر نقلاً تأديبياً الى وظيفة اقل مرتبة من

وظيفتي وعمل لا علاقة له اطلاقاً بتخصصي ودراستي وخبرتي ولقد طعنت بقرار النقل الاخير لدى محكمة العدل العليا باعتبار ان باب القضاء مفتوح للجميع وعلى اثر ذلك تمت احالتي الى مجلسكم الموقر بالتهم التي وردت بكتب معالي وزير الصحة المتتالية التي عوقبت عليها في حينها كما سبق القول .

هذه التهم بالرغم من انني عوقبت عليها فهي ايضاً غير صحيحة ويتضح لمجلسكم الكريم انني لم اكن استفز الموظفين بل كان بعض الموظفين يسيؤن التصرف تجاهي شخصياً عندما كنت اشرف على عملهم كوني رئيسة مباشرة لهم .

وان سبب نقلي الاخير هو الاتهام بأنني اتجاوز رؤسائي نتيجة لاكتشافي وجود مستحضر صيدلاني يدعى I.v. Infusion الحقن الوريدية يستعمل في بعض المستشفيات في المملكة لعلاج المرضى بالرغم من صدور التقرير ينص على رسوبه منذ سنة من تاريخ اكتشافي لهذه الواقعة (لقد صدر التقرير تحت اشرافي العلمي والعملي اثناء رئاستي للمختبر بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣٠م واكتشفت بعد مرور سنة كاملة اي بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩م استعماله في بعض مستشفيات المملكة) وان استعمال هذا المستحضر الفاسد كان يلحق الأذى الكبير بالمرضى .

وانني اقدم لمجلسكم الموقر بينات كافية تؤكد انني بريئة من جميع ما نسب لي بالرغم من انني عوقبت على جميع هذه التهم وهذا الأمر يتضح من خلال كتاب معالي وزير الصحة لمجلسكم الموقر رقم ش م /٣٦/ ٢٠٦٥٦/أ/١٦٣٠٠ بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٣م بند (٥) و (٦) حيث يذكر معالي الوزير انني نقلت (وهذه عقوبة) وانه قد تمت معاقبتي بالاجراءات التأديبية مثل الانذار والحسم ... الخ .

هذه العقوبات وغيرها اشار اليها معالي وزير الصحة بكتابه رقم ش م /١٦٣٠٠/٣٦/ ١٩٦٢٣ بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤م .

اما فيما يتعلق بالشكوى الثانية فانني ايضاً اكرر ما جاء في جوابي على هذه الشكوى والمحفوظ في ملف القضية واؤكد انني غير مذنبة وهذه الشكوى في جزء كبير منها تكرار لما جاء بالشكوى الأولى وقد عوقبت بغير حق على هذه الشكوى عن طريق الحسم من الراتب اكثر من مرة ومن ثم الغاء علاوة الدوام الاضافي وابدي ان هذه الشكوى قد جاءت بعد نقلي الى عمل وظيفة اقل مرتبة من وظيفتي بمراحل وكنت ولا ازال غير موافقة على هذا النقل وسلكت الطريق القضائي عن طريق محكمة العدل العليا لاطعن بهذا الاجراء الذي اعتبر فعلاً تأديبياً والقضية لا تزال منظورة امام محكمة العدل العليا وفي دفاع ممثل النيابة العامة الذي يمثل وزارة الصحة فيها اكد انني اقوم بالعمل واعتبر ذلك اذعاناً لقرار النقل (ارفق صورة من هذا النص) فكيف يقال انني لم اقم بالعمل واود ان اوضح ان الفترة التي قضيتها بعد النقل وهي من تاريخ ١٩٨٧/٦/١م وحتى تاريخ الشكوى الثانية لمعالي وزير الصحة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٥م هي خمسة اشهر اجزت خلالها شهراً كاملاً بصورة متتالية وحوالي اسبوعين بصورة متقطعة وكنت خلالها امثل امام مجلسكم الموقر اي

انني وضعت في ظروف صعبة من الصعب تحملها ومع ذلك اجبرت على تحملها وكان بعض الموظفين يستفزونني ويسيؤون التصرف تجاهي وباستمرار وهم . ك. وليد شحاتيت ك. طه الشوبكي ، ص. ملك عنبتاوي) الذين لم يتورعوا عن توجيه الاهانات والشتائم بأقذع الالفاظ (وسأثبت ذلك لمجلسكم الموقر عن طريق الشهود) كما اذكر لمجلسكم الكريم انني لم اقم بتاتاً واطلاقاً باستفزاز زملائي ولم اتأخر عن الدوام الرسمي وكنت منضبطة بالدوام كما هو معروف عني دائماً وبالرغم من كل ذلك طبقت علي اشد العقوبات ظلماً .

وانني امل من مجلسكم الموقر بعد ان عرضت قضيتي تجاه الدواء كاملة وبعد ان تبين لديكم السبب الاساسي والجوهري الذي نتج عنه اتخاذ سلسلة الاجراءات ضدي وذلك بسبب عدم سكوتي على استعمال الادوية الفاسدة للمرضى فارجو ان يتم رد الشكوى المقدمة ضدي وتأكيد تبرئتي من جميع التهم التي نسبت الي زورا وبهتاناً ولما لها من تأثير ذريع وبعيد المدى على مستقبلي المهني وتاريخ حياتي الوظيفي (والذي كان حتى تاريخ توجيه تلك التهم الي خالي من اي من تلك الاحداث والتهم) .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام .

الصيدلانية ليلى جمال بدران

اخصائية الرقابة الدوائية والتحليل الدوائي

تحريراً في ١٩٨٨/١/١٠م

المرفقات :-

بالاضافة للأوراق التوضيحية التابعة لكل نقطة ذكرت في كتابي فإنني ارفق الاوراق التالية :-

١- صور من كتب منظمة الصحة العالمية WHO التي تشهد بكفائتي العلمية وطلبهم مني ان اكون مستشارة لاقامة دورة مكثفة في الباكستان في موضوع الرقابة الدوائية .

٢- صور من كتب منظمة الصحة العالمية WHO (مع الترجمة باللغة العربية) التي تؤكد وتوصي بأنه من ضمن مقومات وعناصر المختبر الجيد هو وجوب دقة العمل ودقة المراقبة

٣- صور من كتب شكواي على سوء تصرف الموظفين (في مختبر الرقابة) تجاهي وهذا لضحض كلام مدير الصيدلة الذي يقول انني لم اشتكي ابداً كتابياً .

٤- القوانين التنظيمية لداخل المختبر الصادرة من قبلي اثناء رئاستي له دليل على الادراة الحكيمة بالاضافة الى اجرائي بقفل الباب وافتراء الموظفتان على مسألة قفل الباب .

٥- ابراز دفتر عملي في المختبر (الخاص) في فترة رئاستي لمختبر الرقابة .

٦- ابراز جدول العمل اليومي للموظفين وهذا دليل لاستمرارية سير العمل وسرعته وبشكل محكم ومنظم على عكس ما ادعاه مدير الصيدلية .

٧- صور اثبات الدوام المنتظم واخذي للتصريح الرسمي دائماً قبل المغادرة او الاجازة .

٨- ابراز شروحاتي على صور صفحات دفاتر سهام لضحضي ادعائها .

٩- ابراز كتب الحساسية و شهادات الاجازة المرضية (قدمت في مجموعة الشكوى الثانية)

١٠- صورة عن كتب الانذارات الصادرة عن مديري الصيدلة والبشير .

١١- صورة عن كتاب الطعن بالقرار .

١٢- صور عن كتب العقوبات المتتالية ، (عرضت في اجابات الشكوى الثانية) .

١٣- العهدة وابراز صور عن النقص الذي كان موجوداً عند استلامي رئاسة المختبر (وهذا ينقض ما ادلى به الدكتور محمد المناصرة) ويؤكد سبب طلبي لتعيين امين مستودع ليتولى امر الحفاظ على محتويات المختبر .

١٤- لائحة العطاءات وطلباتي للمختبر لضمان استمرارية العمل وذلك بطلب قطع غيار لبعض الاجهزة التي توقفت عن العمل بسبب عدم توفر تلك الاجزاء (وهي باهظة الثمن لا يمكن شراؤها الا بعطاء رسمي حسب نظام وزارة الصحة وكذلك طلبي لاجهزة متطورة وحديثة لتطوير العمل في المختبر .

١٥- ابراز صور عن كتب التعميم التي صدرت من وزارة الصحة حال نقلي الاول من مختبر الرقابة الى مديرية الصيدلة التي تنص على حاجتهم الماسة الى متخصصين في الرقابة الدوائية واستعدادهم لارسال بعثات في هذا التخصص ، وتلا ذلك كتاب اخر عند نقلي الثاني (الى مستشفى البشير) .

١٦- كتب التنسيب الصادرة من قسمي اثناء رئاستي للمختبر لارسال الصيدلانية امل هنداوي [illegible] [illegible] في بعثه دراسية للدراسة [illegible] التحليل الدوائي الميكروبيولوجي وذلك لتطوير كفاءات المختبر .

١٧- صور توضيحية لبعض كتب الادوية المتواجدة حالياً في الصيدليات ومصرح بيعها رسمياً بكتاب رسمي من مدير الصيدلة حتى تاريخ ١٩٨٨/١١/٢١ وهذه الادوية منتهية المفعول ولا يوجد عليها تاريخ الانتهاء وتالفة ويجب عدم بيعها للمرضى واخذت صور عن التقارير التي قدمها بهذا الخصوص عندما كنت رئيسة لقسم الرقابة الدوائية والبحث العلمي في مديرية الصيدلة .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً ليس كل مره نريد ان نعمل نفس الملاحظة ، اذا سمحتوا النظاره للمشاهدة والاستماع فقط ، لا استحساناً ولا استهجاناً رجاءً ، السيد حاتم الغزاوي والمتكلم الذي يليه السيد سمير حباشنه .

السيد حاتم الغزاوي :

بسم الله الرحيم الرحيم

دولة الرئيس – حضرات النواب الكرام

احتراماً لوقت المجلس الكريم فسأوجز كثيراً واتمثل القول المأثور ((خير الكلام ما قل ودل)) وخير كلام البشر قول رسول الله ﷺ ((ان الله يحب اذا عمل احدكم عمل ان يتقنه)) وقوله ﷺ ((من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان)). صدق رسول الله وبعد :

فإن صور المنكر والفساد في المجتمعات كثيرة أبطالها اصحاب الذمم الخربه والضمائر

الميتة ، ويساعد على انتشارها واستفحالها السكوت عنها لاعتبارات المجاملة والصداقة والمحسوبية وأن قطع الاعناق ولا قطع الارزاق فيعظم الفساد ويستشري وتصبح مصلحة الوطن والمواطن في خطر محدق وعندها نتنبه ونستيقظ ولكن بعد ان يكون قد فات الكثير احياناً ولا مجال للإصلاح .

دولة الرئيس – حضرات الزملاء المحترمين

حسناً فعلت الحكومة وحسناً فعل معالي وزير الصحة فلقد لامست تصريحاته اوتاراً حساسة لدى المواطنين واعتبرها خروجاً عن المألوف في ان تبادر حكومة لطرح مثل هذه الأمور وعلى هذا النطاق الواسع ، واعتبر هذه التصريحات بداية الحرب على الفساد والمفسدين تقودها الحكومة وترعاها ولم تفعل الحكومة ذلك ؟ فالانسان عمادها وهو لا ينمو الا بحصوله على الطعام فلا أقل من ان يكون صالحاً ، واذا مرض فكيف يشفى بعد لطف الله سبحانه وتعالى الا بالدواء الذي ينبغي ان يكون ذو فائدة .

دولة الرئيس – النواب المحترمين

لقد اتاحت المدة الطويلة التي اعقبت تصريحات معالي وزير الصحة الفرصة لنا للوقوف على صدى هذه التصريحات لدى المواطنين وانني احمد الله من هذه الناحية حتى يكون موقفنا انعكاساً لمشاعره لا نيابة عنه وقد نخطيء التقدير وعلى ذلك فإنني باسم

- من هم في رأس قائمة اصحاب الدخول المتدنية .

- والذين هم في اخفض بقعة في هذا الوطن ويتعرضون للسيول الجارفة والحرارة الشديدة وضربات الشمس .

- والذين يتعرضون للدغ العقارب والافاعي ويراجعون المستشفيات .

- والذين يزرعون ولا يقلعون احياناً أو لا يستفيدون الا القليل .

- وبإسم كل مواطن في هذا الوطن الغالي .

بأسم هؤلاء جميعاً ، اصافح معالي وزير الصحة وأشد على يده وادعوه بل وأطالبه ان يكون وجهازه على أعلى درجات اليقظة والتحفز للإنقضاض على كل من تسول له نفسه المتاجرة بقوت الشعب ودوائه وان يقدم ما لديه من معلومات وبينات الى النيابة العامة حتى تأخذ العدالة مجراها وينال المفسد والمسيء العقاب الذي يستحقه والرادع لغيره فينام المواطن قرير العين مطمئناً على مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة دون خوف من الديناصورات وقد انقرضت ومن الحيتان ونحن نعيش على اليابسة تحت ظلال القانون وأفياء الديمقراطية . فوالله ان شحنة من الغذاء الفاسد او الدواء الفاسد لهي اشد فتكاً على الوطن والمواطنين من حرب عادة مايكون لها من مقدمات فتتخذ اسباب الحيطة واما الأولى فتأتي بغتة ولا يتنبه الى آثارها الا بعد فوات الأوان وانها لدعوة كذلك الى كافة الجهات لتراقب الفساد والمفسدين وتضرب على ايديهم وتجتثهم من المجتمع . وهي دعوة الى كل المواطنين ليراقبوا الفساد ويبلغوا عنه وعن اصحابه وللتتظافر كل الجهود في هذا الخصوص لينعم الوطن بالأمن والاستقرار دائماً والمواطن بالصحة والعافية يستمر عطاؤه واسهامه برفع شأن هذا الوطن .

دولة الرئيس – حضرات النواب المحترمين

اننا نطالب ان يفتح ملف الدواء والغذاء وان تكشف اسماء من يتاجرون بقوت الشعب ودوائه وأن يقدموا للمحاكمة ، واننا نطالب كذلك بأن يعاد النظر بكافة التشريعات التي تعالج هذه القضايا وصولاً الى ما ننشده جميعاً من الحفاظ على صحة هذا الشعب الطيب الذي قامت على اكتافه نهضة هذا البلد وتقدمه .

وانه وعلى الرغم مما سببته هذه التصريحات من ارباك وقلق لدى المواطنين فإن ضمان المستقبل جدير بالرعاية والعناية . وإن حياة المواطنين لهي أسمى من كسب كثير تحققه صادرات ادوية يضاف الى واردات الخزينة .

فالانسان هو الركيزة الاساسية التي تقوم عليها الدول وأما المال فهو الى زوال .

دولة الرئيس – الزملاء النواب

اسأل الله تعالى ان يجنّب هذا البلد شرور الفساد والمفسدين وأن يأخذ بيد قائده جلالة الملك الحسين المعظم لتحقيق المنفعة والصمود المنشودين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد خالد عبد النبي المتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطعيمه .

السيد خالد عبد النبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس ايها الاخوة النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كثرت الاقاويل وكثرت الشائعات والتهويل والتشويش لما قاله معالي وزير الصحة واصبحنا نصدق كما نسمع او نعطي لكل ما يقال فمنها المؤيد لكلام معاليه ومنها ما هو ضده ومنها ماهو بعيد عن الحقيقة والواقع . أنقول لمعاليه لماذا لم تفرش وتنام الى ان تغادر الوزارة او نقول له لماذا لا تلهف ولا بد ان يأتي الفرج ام نقول له شكراً جزيلاً لما اكتشفت من خطأ وتلاعب او ننعت الوزير بصفات غير مرضية وننهمه ونضربه على يده الشريفة ونرهبه حتى يخاف ويخاف غيره حتى لا ينطق بالحق .

ان الوزير ملحس هو رجل وطني شريف غيور على مصلحة الوطن والمواطن حكى ما هو موجود في ملفات وزارته وكشف امر حيتان الدواء الفاسد فهل من الحق ان يقال له اسكت فأنت المخطىء .وهل يعقل ان يشجع الحوت ليأكل بقية السمك .

ان الوزير الأمين الذي قال الحقيقة هو مثال حي ككل الوزراء الشرفاء الطيبين الغيورين الذين لا يسكتون على الخطأ وخصوصاً المتعلق بقوت المواطن وعلاجه .

ان المواطن لا يعرف ان كان الدواء فاسداً او منتهية مدة استعماله او ان هذا اللحم فاسد ومعفن او مصاب بالأشعاعات الذرية .

المواطن ياسيدي الرئيس يؤمن بان الدولة

امينة على كل مصالحه من عيش وعلاج وأمن ومسئولة ايضاً عن تأمين متطلبات حياة المواطن الجيد ومنها العلاج الصحيح الصالح لكل مواطن .

وللدولة ان تفتش عن الغش وعن العيب وتلاحقه وتمحق مسببيه وحتى الشعب المظلوم فأنه لن يصبر ولن يسكت عن المتلاعبين بماله وعليه ودوائه وحياته فمتى يزال القناع عن الفساد والمفسدين وما هي الطريقة المثلى او المفترضة لذلك .

دولة الرئيس ايها الاخوة الزملاء

من هذا المنبر من منبر الديمقراطية والامانة من منبر الشعب وباسم الشعب الذي أمثله أعلن بأنني اساند وزير الصحة بما جاء به من اقوال واطلبه الكشف عن التلاعب والمتلاعبين بكل صغيرة وكبيرة وارجو ان يوضح إدعاءاته فنحن مع كل شريف يحافظ على المواطن ومصالحه .

شكراً يا معالي الوزير وشكراً لهذه الحكومة ان شدت على يدك النظيفة لبيان مكونات التلاعب والقضاء عليها ومحاكمة كل المسببين وتحويل كل قضايا السرقة واللطش الى النائب العام .

وكفى الله الاردن والأردنيين شر المسببين لمص دماء الشعب وان يعيننا الله والحكومة لمعالجة الخطأ وتصويبه دون روح او تهويل واطلب من الحكومة الرشيدة باسم الشعب التفتيش والملاحقة دوماً ومعاقبة العابثين وضربهم وتكسير ايديهم وانوفهم حتى يبقى اردن الحسين شامخاً كريماً بفضل الأوفياء من ابنائه واطلب وبسرعة ايجاد جهاز قوي متفرغ للرقابة على الدواء والغذاء وتوحيد المختبرات وتنظيم أمورها وشكراً .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور فوزي الطعيمه تفضل والمتحدث الذي يليه الدكتور راتب السعود .

الدكتور فوزي الطعيمه : هذه الكلمة القيها بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن كل من الزميلين الدكتور راتب السعود والدكتور هاني حجازين .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

انها مناسبة غالية وراقية في طروحاتها ثرية بالأفكار والآراء التي يتم الحديث حولها تحت القبة ، وما يدور اليوم وما سبقه وما سيتبعه يؤكد باليقين أننا قد اجتزنا مرحلة التجربة الديمقراطية ودخلنا أبواب التطبيق من أكثر أبوابه اتساعاً ، ومن أكثر منافذه شرعية ، حين نناقش جميعاً وبوعي وعقلانية وهدوء ، قضية جاءت من مسؤول في السلطة التنفيذية ومن موقع المعرفة والاختصاص والممارسة ، ليضع أمامنا نحن ممثلوا الشعب ، وأمام كل الشعب والعالم قضية تمس الوطن ، وجوداً وكياناً واقتصاداً ودوراً ، وتعود بأهميتها الى الماضي ، الى ممارسات ممن تربعوا على كرسي الأمانة والمسؤولية ، لتقدم بهذا الأسلوب الديمقراطي شهادة شعبية للعالم بأن الأردن قد نجح في امتحان الديمقراطية ، وأن الاردن يلتزم بالديمقراطية والحوار والمساءلة استراتيجية لبناء حاضره ومستقبله ، ونؤكد نحن ممثلوا الشعب

لكل من راهن على مرحلية الديمقراطية وعلى فردية القرار فيها ، وعلى اعتبارها تكتيكاً مرحلياً يمارسه الأردن ، نؤكد لكل هؤلاء سوؤ ظنهم وفشل اعتقادهم ، ونحن أيها السادة بحوارنا هذا وبمناقشتنا لقضايا تصيب الوطن والمواطنين في العزيز من وجودهم ، فالوطن أعز ما نملك ، والمواطن كما أرادته القيادة الهاشمية أغلى مانملك ، والتضحيات قدمت للوطن ، والانجازات أسست لمواطن كريم عزيز سليم في عطائه وفي انتاجه وفي فكره وفي ثقافته ، ونحن اليوم لا نناقش ما طرحه معالي الدكتور الوزير عبد الرحيم ملحس ، وانما نخطط لمنهاج عمل ديمقراطي سليم ، نبدأ منه ، ونفعله لبناء الوطن ، ادارة وانتاجاً واقتصادا وحياة ، بناءً لوطن على أسس يتفق عليها الجميع ، ويلتزم بها الجميع ، ويصبح من حق الجميع مساءلة من يتصدى للخدمة العامة ، لا بقصد التشهير والتجريح ، وانما لخدمة كل الوطن خدمة فيها تقوى وفيها اخلاص وفيها أمانة وصدق .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الكرام ،

بناء الوطن وكما يحدثنا التاريخ وكما تناقلت الينا تجارب الأمم ، يقع فيها بعض السلبيات ، وتكبر فيها وتتعاظم الايجابيات ، وهذه حقائق نعيشها نحن هنا في الأردن ، فما تحقق لنا في الأردن فيه الكثير من الشوامخ ومن المعالم التي نعتز أننا انجزناها في هذا الوطن المحدود الامكانات العظيم والكبير والصبور بمواطنه وأصالته وبعده القومي / وكل هذه الصور المشرقة لا يمكن أن يزيل جمالها سلبيات العمل في قطاع الدواء والغذاء ، ولكن أليس من أسس بناء الانتاج الوطني أن يكون راقياً ، أو ليس من أولويات ملء المعدة أن يكون محتواها يتفق وما نريده لانساننا ، ولأطفالنا ولاجيالنا ولانفسنا نحن هنا الأمناء على ثقة هذا الشعب .

اذا كانت هذه الزاوية على درجة من الظلمة ومن السوء فمن حقنا أن نتعرف على الحقائق والمعلومات والوثائق وان من حق الشعب الذي قدمنا له وقدم هو كذلك الكثير الكثير أن يعرف كل شيء وان يقف على الحقائق وان يكون في صورة الحدث .

دولة الرئيس ،

الأخوة النواب الكرام ،

انها بادرة وحالة جديدة نقوم بها اليوم هنا تحت القبة وعلى مرأى من العالم وسمعه وترقبه ومتابعته . انها محاكمة النفس وهي أصعب حالة يمارسها الانسان على نفسه أو الأمة على ذاتها أو الدولة على أجهزتها ، ولكنها في المحصلة النهائية تعني انها الخيار الأفضل لبناء مجتمع العدل والكفاءة والتحصن للمستقبل .

والديمقراطية في النظام الانساني تعني حرية المعرفة والوصول الى الحقيقة أية حقيقة ، فالديمقراطية تتوسع في مدارها بقدر توسع مدار الحرية لمعرفة الحقيقة والتعرف على معالمها ، وتقف الديمقراطية وتتراجع عن ما يصغر مدار وقطر دائرة الحقيقة والتعرف عليها .

فالذي يخاف الحقيقة هو العدو اللدود للحرية والديمقراطية ، وبناء المجتمع الانساني الأفضل ، وكم من مجتمعات ودول وحتى امبراطوريات تهاوت وانهارت واندثرت لتمكن

نفر قليل من مواطنيها من قمع الحقيقة وافشال الديمقراطية ، المعتمدة على حرية الرأي والتوصل الى الثوابت والحقائق المجردة .

ان مانبحثه اليوم ليس قضية واحدة ممثلة بما هو مدرج على جدول أعمال مجلسنا الكريم ، ولكنه امتحان صعب نحاول ان نجتازه بجدارة ، ونجاح يعتز بها الأردن نظاماً وشعباً لانها تشكل النموذج العملي للممارسة الفعلية في العمل الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والدفاع عن وجود الشعب .

والدول التي تحترم انسانها تعتبر مثل هذه المبادرة مبادرة وزير الصحة قد طورت نهجاً جديداً يستخدمه المسؤول العام بالقفز فوق الروتين والتمسك بقواعد ادارية لم تعد تتفق ومتطلبات العمل المؤسسي السليم فالرجوع الى الشعب ، واطلاع الشعب ووضع كل الحقائق أمامه وعلى أوسع المدارات والأقطار هو عمل بل مبادرة تستحق النظر فيها بعناية وتعمق ، أساسها الحقيقة والرجوع الى الشعب والأمة من خلال نوابها وممثليها الذين هم نحن نطرحه الآن من آراء ، وأفكار وحقائق فما دام الحديث من مسؤول حول الغذاء والدواء .

وهذا المسؤول وهو السيد الوزير مطلع ومختص في كل الامور التي تحدث عنها ، فالمطلوب الآن عدم لملمه القضية وتجاوزها ، والاستخفاف بأثارها على كل المستويات ، فهي تمس الأمن الوطني بكل أعماقه ، وتمس الاعتزاز الوطني في أغلى مفاصله ، وتصيب الاقتصاد والانتاج في كل شرايينه ، وهي بداية ونهاية تصيبنا نحن جميعاً مواطنين في هذا البلد .

اننا وبمقدار الوعي والمسؤولية والنضج والواقعية التي سنعالج بها هذه القضية نرضي ضميرنا أولاً ، ونحترم شعبنا ووجودهُ ثانياً ، ونرتفع بأداء تجربتنا وممارستنا الديمقراطية الى مستوى النموذج والرمز ، ونصل بالتالي الى مراحل متقدمة من احترام العالم لنا ، ومن تقدير أشقائنا لنا ولانتاجاتنا ، فالذين يصدرون الينا يبدأوا بادخالنا في عالم وتصنيفات الشعوب الراقية والذين نزودهم بانتاجنا يقدرون لنا حرصنا على سلامة مواطننا أولا وسلامة من يتعامل مع انتاجنا ثانياً .

واؤكد لكم أيها السادة أن الضمور المؤقت في صادراتنا والغضب المؤقت من بعض أصدقائنا لن يطول ، وسوف يتحول ذاتياً الى احترام وتقدير ان نحن أحسنا التعامل في هذا المجلس وبالتعاون مع الحكومة الموقرة في تناول كل الحقائق والمعلومات والأطراف ذات العلاقة بالدواء والغذاء .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الكرام ،

من خلال اطلاعي واستماعي الى عدد من السادة وزراء الصحة السابقين وبعض العاملين والمسؤولين عن الغذاء والدواء ، ووقوفي ملياً أمام ما طرحه معالي السيد الوزير ، فأنني أرى انه لا غضاضة من الاستمرار في مناقشة القضية وتقديم وثائقها لنا وللمواطنين ، وبالتالي قد يستعان بالقضاء النزيه العادل الذي نفخر به ، وقد تكون الدولة هي المستفيدة في كل الاحوال : تعزيز تجربتنا ونهجنا الديمقراطي ، ومعرفة هؤلاء الأشخاص في حال الثبوت ومعاملة أموالهم وثرواتهم بما يتفق والقانون والنظام .

يجب ان لا تصدمنا الحقائق ، وان لا نخفيها عن مواطنينا ، فنحن في بلد يجلس أبناءه الذين يشكلون أكثر من ثلث سكانه على مقاعد العلم ، فرحمة بهم وبمستقبلهم ، نطلب المعلومات والوثائق ولتكن في متناول كل مواطن .

وهذا هو سبيل الاصلاح ، وهذا هو نهج بناء الدولة التي نريد أن ندخل بها القرن الواحد والعشرين .

لم أجد أيها السادة اساءة واحدة من السيد الوزير لانتاجنا الدوائي الذي نعتز به ، لكن للوزير رأي في الاسعار والنوعيات ، وله رأي من الرقابة وقضايا الصيادلة والصيدليات ، ولديه ولدي أنا من خلال ما سمعت وما قرأت معلومات ووثائق حول فساد الغذاء .

فالتهديد بخراب الاقتصاد الوطني أنفيه نفياً تاماً ، لكن التهديد بمصالح فئة قليلة كما اتمنى واقع لا محالة ومن حق الشعب أن يعرف من قدموا له طعاماً فاسداً واكثر من سمحوا بادخال الطعام الفاسد ومن فحصوه ومن راقبوه ، ليس في عهد هذه الحكومة فقط وانما لسنوات وحكومات خلت ومضت .

تتلف المواد الفاسدة أحياناً ، لكن هل حاولنا اصلاحاً تشريعياً أو ادراياً أو تغييراً في نظام ؟ هل سمعنا يوماً من مسؤول عن تعدد جهات الرقابة والفحص ؟ وهل أعلمونا عن كفاءة أداء هذه الأجهزة .

لابد لنا أيها السادة من وضع آلية للخروج من هذا الوضع ، واصلاحه ، أصلاحاً جذرياً ، فلا يجوز لنا في الأردن مطلقاً أن نغمض أعيننا عما يجري ، ولا يجوز لنا ابقاء الفساد ومسببات الافساد ، مهما كانت قوتها ومهما كان ثقلها فالوطن أكبر من هؤلاء ، والمواطنون هم الذين يملؤون جغرافية الوطن ويحمون وجوده ، ويعززون بقاءهُ .

الوطن والدستور والنظام والكينونة أهم من كل هؤلاء .

ان مشكلة الدواء والغذاء ليست ابنة اليوم ، وليست وليدة عام ١٩٩٤ ، فالجميع منا يعرف قضية السمنة ووسائل نقلها وادخالها في أجسامنا وأجسام اطفالنا ، وجميعنا يعرف قضية اللحم الذي رفض من عاصمة عربية وحصل وكيله على رخصة اعادته الى الأردن الينا هنا ، لكن العيون الساهرة كانت له بالمرصاد . وجميعنا يعرف قضية القمح ، والتبخير في عرض البحر ، وابقاء المواد المسرطنة ، لعل حرارة المخابز تزيلها ، وجميعنا يعرف قضية الحليب الفاسد ، وجميعنا يسمع بالهرمونات وادخالها في زراعتنا وغيرها كثير ، أوليس من حق ممثلي الشعب أن يكونوا أمناء على قوت وصحة وعافية الشعب مادام الدستور قد أعطاهم الصلاحية والسلطة ؟؟؟؟.

دولة الرئيس ،

الاخوة النواب الكرام ،

التطوير الاداري لا يتأتى ولا يتحقق بنقل شخص من موقعه الى موقع آخر ، أو باختيار عشوائي لمسؤول عن مؤسسة : التطوير الاداري أيها السادة منهجية الحكم ومأسسة اتخاذ القرار ، والعمل على بناء دولة المؤسسات التي أساسها الكفاءة والقدرة والابداع والانتماء والولاء للوطن ولدستوره ولمستقبله .

فاذا كانت قضية الدواء والغذاء والبيئة والسلامة العامة هي القضايا المهمة التي نناقشها اليوم ، فقد حان الوقت لنشكل منظومة علمية متقدمة لمفهوم وأبعاد الادارة العامة ، وخاصة وان العالم الآن يعيش في نظام أساسه التنافس والاستمرار والبقاء فيه للافضل والاجود ، مما يعني أن الأمة أية أمة لا تستطيع الاستمرار في الحياة الا اذا قوّت أساسها وبناءها وعززت الحرية واحترام انسانية الانسان ووسعت وعظمت القاعدة الشعبية في المشاركة وصنع القرار .

وهذا يقودنا أيها السادة الى تساؤل كبير عن أدوار وزارات لها دور في تعزيز المشاركة وبناء فكر وثقافة وحوار الشعب ، وتطوير مفاهيم الأداء الأفضل لاجهزة الدولة ، وعلى سبيل المثال وما دمنا نتحدث عن فساد في الغذاء وغلاء في الدواء وسؤ في البيئة الآن ، اتساءل أين دور وسائل الفكر والثقافة والرأي ، وأين أدوات كشف الحقائق وتقديم المعلومات ، اين أدوات الارتقاء بفهمنا لمحيطنا ، وأين وسائل الاعلام مما جرى للغذاء والدواء والبيئة ، أليس من مهام الاعلام قيادة الرأي العام ، وتقديم المعلومات له ومساعدته على معرفة الحقائق ، أوليس كذلك أنه أصبح من مهام وسائل الاعلام تطوير أداء الأجهزة ورقابتها ، لتكون هي أدوات الكشف وليست المرآة العاكسة ، وان كانت المرآة العاكسة فماذا عكست ؟

هل عكست ما نعيشه الآن أم صورة مغايرة عنه ؟ وهنا أناشد دولة رئيس الوزراء أن يضع في سلم أولويات اهتمامه " الاعلام " ادارة وفكرا ، ورسالة ، ومنهاجا ، ودورا بل وأدوارا .

أما آن لنا الآن ان ندرس قضايا وزارة التموين . وهي الوزارة المسؤولة عن غذائنا بالتعاون مع القطاع الخاص ، ألم يحن الوقت لنتعرف على أسلوب عملها وعمل العديد من مؤسساتنا كالجمعية العلمية الملكية ومديرية المواصفات والمقاييس ؟ التي هي من بين المؤسسات التي ورد ذكرها على لسان مختلف المسؤولين الذين واجهناهم وسمعنا منهم على مدى الاسابيع القليلة الأخيرة ثم أليس الماء على درجة من الأهمية كالغذاء والدواء ، أوليست الزراعة أحد عناصر الغذاء ؟.

ان الدستور وكذلك الميثاق الوطني يحثاننا على التعرف على ما يدور حولنا وان نقف حكومة ونوابا على الواقع ، بسلبياته وايجابياته ، وأن نجتهد في بناء دولة المؤسسات

السيد الرئيس ،

السادة النواب الكرام ،

ان قلت في البداية انها بادرة خيرة ، فانني أقول في نهاية كلمتي بأنه توجه مستقبلي نعتز به جميعاً ، فقد علّمنا قائدنا جلالة الحسين الباني ، ان الشجاعة في المواقف هي أساس العمل العام ، ومصادقة الضمير هي أجل صفة من صفات خدمة الوطن ، والصراحة والمصارحة هي مفتاح الحل لكل القضايا والنقاش الهادىء العلمي هو نهج العمل الديمقراطي المميز ، وكم من ساسة أيها السادة فقدوا صفوفهم الأمامية في العمل العام وفقدوا نفوذهم وسلطانهم لا لشيء الا لانهم حكموا ضمائرهم باتخاذ مواقف يعتقدون بأنها تمثل المصلحة العامة الحقيقية والأمن الوطني والقومي لدولهم وشعوبهم ، ولم تكتشف أهمية

مواقفهم وتضحياتهم الا بعد حين .

فهؤلاء في بقاع كثيرة من هذا العالم أصبحوا أبطالا بعد أن كانوا ضحايا زمانهم .

ونماذج تاريخية مشرقة في العمل العام تعتز بهم دولهم ، فليكن يومنا هذا يوم فكر ووجدان وضمير ، أساسه الشجاعة ، وقول الحق ، والمحاكمة العقلية النزيهة .

ونأمل أن يسجل لنا أبناؤنا من بعدنا ، بأننا قمنا بواجبنا وانسجمنا مع أنفسنا وساهمنا في تعزيز مصداقيتنا أمام شعبنا الذي اختارنا ممثلين أمناء عنه في هذا الزمان .

والسلام عليكم ،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، سماحة الشيخ عبد الباقي جمو ، والمتحدث الذي يليه الشيخ حمزه منصور .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله تعالى يقول :((ومن يبتغي غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه)) وبدأت او احببت ان ابدأ بهذه الآية الكريمة لا بين لزملائي الكرام الحريصين على ما فيه الخير والسداد والرفعة لهذه الامة .

ان الطريقة الصحيحة لتحقق الايجابيات وتحديد السلبيات لا يمكن ان يكون بما شرعة الله ، لان الشريعة في اصولها وفروعها لم تأتي بما ترفضه العقول ولكن قد تأتي بما لا تدركه العقول ، ورسول الاسلام عليه الصلاة والسلام يقول من ولي عشرة او عشيرة جيء به يوم القيامة ويده مغلولة الى عنقة ، فأن حكم بما انزل الله ولم يحابي ولم يرتشي فك قيده وادخل الجنة .

وان حاكم بغير ما انزل الله وحابى وارتشا قيدت يده الاخرى الى عنقه ثم قذف به في النار لا يصل قعرها سبعين خريفا ، والسبعون هنا لتهويل لا لتعديد حتى لا يقول قائل لا يفهم البلاغة ولا اللغة ولا الاسلام كيف حددت المدة بسبعين ونعود الى موضوعنا ، ولقد احببت ان اقول لمعالي الوزير لعلك سمعت ما يردعك ويجعل من يأتي بعدك يتوب قبل ان تطأ قدمه عتبة وزارة الصحة ، حتى لا يتفوه بكلمة وحتى يغمض العين على القذى وحتى يقول للحيتان ومن وراء الحيتان عرفتكم فخفتكم لأن الجند اكثر ولأن الضعيف هو الشعب بدأنا نجلد الوزير لماذا قال بأن هناك تلاعب وحيال ، جلدناه بما يكفي وهددناه وكان المتكلم منا يرقص يرفع يده ويهز وسطه وهو يتوعد الوزير .

نقول اخطأ الوزير في الاسلوب ولكنه لم يخطيء في كشف الحقائق ، وهذه الحقائق المفجعة الموجعة المؤلمة لا تعد بعشر سنين ولا بخمسة عشرة سنة بل اكل عليها الدهر وشرب وانتفخت الحيتان وارتفعت القصور وكثرت الابنية والرياش .

معلوم جداً ان هناك تلاعب في الاسعار ان في الدواء او كان في الغذاء والا كيف وجدت الحيتان ، ان احدهم لم يخرج الى هذه الدنيا في الاردن وفي فمه ملقة من ذهب اننا نعرف بعضنا ونعرف وزننا ونعرف من اين تأتي الاموال صباً على قوم واخرون يفترشون الارض ويلتحفون السماء نحن نعلم بأن في الغذاء والدواء تلاعب وكذلك في الاسعار .

الرقع التي توضع عليها الاسعار يعلم بعض الوزراء السابقين الذين وصلوا الى هذه الوزارة المسكينة ان مستوردي او وكلاء الادوية بأشارة الى الشركات ترسل لهم هذه الرقع الجديدة بتمديد المدة ، تكون المدة انتهت فيستوردون العلب والرقع لتمديد المدة ثم تباع هذه الادوية ، وهذا الموضوع اكثر من مرة غطى عليها وستروا عليها ، ولكن الوزير المسكين كأنه لم يعش في الاردن ، وكأنه لم يحلم مرة فيما يقع ويدور ويحصل بدأ معاليه يقول كذا وكذا فأذا بنا بدأنا نجلد اين الحقائق ؟ اين الوثائق ؟ وقد حمل الحقائق والوثائق وقال لنا خذوها كلها حتى اصاب الضيق دولة الرئيس ، قال له خذ بعضها وقدم ما ثأت منها و الوزير يقول كلها لكم ثم نأتي نحن ونقول له انت ارتكبت أثماً تماماً لمحاكمة الوحوش ، نحن نعلم حق العلم ولو حاول البعض ان يغطي على الجريمة بالسنوات ومرورها ، الجريمة تبقى جريمة وملاحقة ولو مر عليها سنين وسنين حتى يصل المجرم ان لم يعاقب في الدنيا ليقف بين يدي حكم الحاكمين والسنين والمناصب لا تغير من طبيعة الانسان شيئاً ، وقديماً قالت العرب اذا كان الطباع طباع سوء فلا ادب يفيد ولا اديب .

نحن نطالب واطالب بأسم ثلاثة وعشرين نائباً بجبهة العمل الوطني الا يترك هذا الموضوع لمجلس النواب ، انما يحول برمته الى القضاء فأن كان الوزير محقاً واظنه كذلك فلتوضع حد للتلاعب بأقوات الشعب .

أنا قلت مسكين هذا الشعب وعجيب هذا البلد ، مجلس النواب عليه ان يراقب الحكومة لا ان يجلد الحكومة او الوزير الذي يقول ان هناك خيانة وتلاعب . . .

دولة رئيس المجلس : رجاءً دعوا المتكلم يكمل بدون مقاطعة المتكلم . تفضل سعادة الشيخ .

الشيخ عبد الباقي جمو : ارجو ان لا يقاطعني احد .

ولذلك حتى لا يضيع الوقت ، هذه القضية يجب ان تحال الى القضاء وحتى يقول القضاء كلمته وهناك تظهر الحقيقة ان كان الوزير صادقاً في ماذهب اليه فنقول له شكراً ولا نقولها سلفاً ، فأن كان غير ذلك فعليه ان يذهب الى بيته ومن هناك يقف امام القضاء .

والسلام عليكم ورحمة الله

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الشيخ حمزه منصور السيد مفلح الرحيمي المتحدث الذي يليه .

السيد حمزه منصور : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

استهل كلمتي بقول الله تبارك وتعالى

((انا عرضنا الامانة على السماوات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا))

صدق الله العظيم

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

هذه كلمة نواب جبهة العمل الاسلامي :

سعادة الاستاذ عبد العزيز جبر

سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنط

معالي الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

سعادة الدكتور همام سعيد

سعادة الدكتور محمد عويضه

سعادة الدكتور بسام العموش

سعادة الشيخ ذيب انيس

سعادة الدكتور محمد الحاج

سعادة الاستاذ سليمان السعد

سعادة الاستاذ ضيف الله المومني

سعادة الدكتور احمد الكوفحي

سعادة الاستاذ عبد الرحيم عكور

سعادة الاستاذ احمد الكساسبه

معالي الدكتور عبد الله العكايله

سعادة الاستاذ بدر الرياطي

بالاضافة الى ملقي الكلمة حمزه منصور

ابتداء نشكر معالي وزير الصحة الذي اتاح بمقابلته الصحفية فرصة لمجلس النواب ليتدارس قضية وطنية هامة تتعلق بغذاء المواطنين ودوائهم وفتح الباب امام من يريد ان يناقش بعض جوانب الخلل في تشريعاتنا وممارساتنا الغذائية والدوائية . وان كنا نسجل عتبنا على معالي الوزير للتراجع الواضح عن المستوى الذي عبر عنه في اللقاء الصحفي هذا التراجع الذي لمسه المواطنون في اللقاء التلفزيوني الذي تلا المقابلة الصحفية كما لمسوه وهم يستمعون الى خطابه في مجلس النواب وحين اطلعنا على النص الذي تلاه معالي وزير الصحة في مجلس الأمة لاحظنا تعديلات بخط اليد طالت معظم صفحات الخطاب الذي طبع طباعة أنيقة وبالبنط الكبير وتفاوتت هذه التعديلات بين تعديل بسيط وتعديل كبير تغير معه المعنى حتى وصل الأمر الى اضافة صفحة تختلف عن ورق الخطاب وطباعته كما تختلف في مضمونها . وهذا يوحي ان هنالك رقابة تمت على بيان السيد الوزير وربما على لقائه التلفزيوني مما يعني ان هنالك ضغوطات مورست على معاليه لا نعرف مصدرها او غايتها .

مع عظيم تقديرنا للشرفاء من ابناء شعبنا في القطاعين العام والخاص على اختلاف مواقعهم وهم كثيرون بحمد الله ممن ينطلقون من منطلق مخافة الله والاخوة الصادقة لكل مواطنيهم الا اننا نجد انفسنا متفقين مع معالي وزير الصحة في ان هنالك فسادا في قطاع الدواء والغذاء ونضيف الى ما ذكر ان هنالك فسادا في سائر القطاعات كان وما زال ولسنا وحدنا في ذلك فهذا شأن وطننا العربي المنكوب ولا أدل على ذلك من بروز شعار التصدي للفساد في بيانات المرشحين للانتخابات النيابية ولاسيما عام ١٩٨٩ ومن تقدم نواب المجلس النيابي الحادي عشر بقضايا كثيرة تمت احالتها الى القضاء ومن تجاوب شعبنا مع هذه الصرخة التي أطلقها معالي وزير الصحة وما هذا الحضور المكثف الذي يشبه جلسة الثقه .

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء

الا دليلاً على ذلك نوافق معاليه ايضا على ان هناك مواد غذائية قد وصلت الى حدودنا البرية والبحرية ومطارنا فاقدة لقيمتها الغذائية او تحولت الى مادة غير قابلة للاستهلاك البشري حتى لو كانت الوثائق المرافقة لها تشير الى صلاحيتها من الناحية الشرعية او الصحية وما قصة السمك الذي كتب عليه ذبح على الطريقة الاسلامية أو لحم الخنزير عنا ببعيدة او المعلبات التي ضبطت في الاسواق مدونا عليها تاريخ صنع لم يحن بعد وقد احيل بعض هذه الحالات الى القضاء كما هو الحال في احد أنواع الجبن .

ونوافقه معاليه ايضا على أن هذه المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري يتم رفض كميات كبيرة منها من خلال معاينتها الحسية او المخبرية فيجري اتلافه أو اعادة تصديره او تحويله الى أعلاف للماشية أو لصناعة الكحول وأن قدراً منها يتم تسريبه الى الاسواق ليأكله المواطنون قبل ان ينتبهوا الى عدم صلاحيته او يكتشفه احد موظفي وزارة الصحة او البلديات وما قصة سمك العرموط وبعض كميات التمور عنا ببعيده .

ونتفق مع معاليه ايضا ان بعض مستوردي هذه المواد الغذائية اقول بعض ولا أقول الكل سواء كانوا اشخاصا عاديين او اعتباريين يبذلون جهوداً حثيثة للضغط على اصحاب القرار لاعادة النظر في فحصها مخبريا تمهيداً لاجازتها وقد يطالبون بارسال عينات منها الى خارج البلاد للحصول على تقارير تبين صلاحيتها وهم قادرون على ذلك . أقول قادرون على ان يأتوا بشهادات من بلد المنشأ تثبت أنها صالحة حتى لو وصل العفن ذنبها .

ومن امثلة الضغوط في هذا المجال ما حدث بشأن بعض المكسرات والاجبان الملوثة بمواد معدنية واللحوم المستوردة لصالح وكالة الغوث وربما تدخل بعض الملحقين التجاريين وبعض كبار مسؤولي وزارة التموين لمصلحة صفقة لحوم مستوردة لحساب قواتنا المسلحة ولكن بعض الشرفاء من الموظفين فوتوا على أصحاب هذه المصالح الفرصة حيث تم قبول الصالح منها فقط بعد لئي .

ونتفق ايضا على ان هناك مواد غذائية تحفظ في مستودعات غير مناسبة من حيث الحرارة والضوء والرطوبة والحشرات والجرذان وان بعضها يفتقر الى الاشراف الكافي .

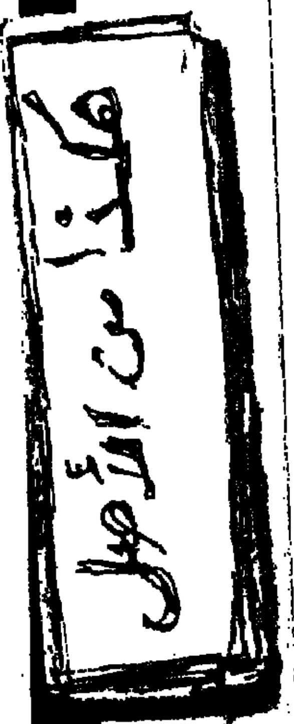
ومن يرد الاضطلاع فليعد الى تقارير ديوان المحاسبة .

ونضيف الى ما أورده معالي الوزير مايلي :

١ - ان اللحوم الطازجة المستوردة يجري لها فحص حسي دائما ويجري لها فحص اشعاعي احيانا وبمعدل مرتين شهرياً ولكنها لا تفحص مخبريا ، اللحوم التي تأكلونها ولا تفحص مخبرياً لمعرفة ما فيها من هرمونات مع التسليم بخطورة الهرمونات .

((وهنا انصت الجميع للأستماع لأذان المغرب))

السيد حمزه منصور : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمد



الوسيلة والفضيلة وابعثه اللهم مقاماً محموداً الذي وعدته .

دولة الرئيس ... استأنف الحديث .

٢- ان المواد الغذائية المستوردة لصالح قواتنا المسلحة لا يتم فحصها من قبل وزارة الصحة او مسالخ عمان فهل نحن مطمئنون الى سلامتها ؟

٣- ان المنتجات الزراعية التي يتناولها مواطننا - وكلنا يعلم ان هذه المواد يجري تسميدها ومكافحة الافات التي تتعرض لها - لا تتم عملية اختبار تضمن زوال آثار مخلفاتها

وفي ضوء الاستيضاحات والتقارير التي صدرت عن ديوان المحاسبة نود ان نتساءل حول بعض المواد الغذائية كيف تم طرحها في الاسواق ومن ثم الى فم المستهلك ؟ و ما مدى الخسارة المعنوية والمادية المترتبة عليها وما مدى تجاوب الجهات المعنية مع هذه الاستيضاحات ؟

١- الحليب :

لماذا نصبت وزارة التموين نفسها مكان الشركة المستوردة لمادة الحليب حين سمحت بتصدير ٣٥ الف كرتونة الى العراق بعد ان قررت اللجنة انها صالحة لمدة ستة اسابيع فقط وتحفظ مندوبا وزارتي الصحة والصناعة والتجارة على قرار اللجنة .

وكيف قامت وزارة التموين باستدراج عروض من اصحاب المخابز لبيع تسعة الاف كرتونة لأصحاب المخابز كمحسنات في صناعة الخبز والكعك وخلافه بعد ان ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري وان صلاحيتها للمخابز فقط علما بأن الشروط المتفق عليها مع المتعهد توجب رفض أي كمية منتفخة او تالفة بموجب المادة (١٦) من الاتفاقية ويلزم المتعهد باعادة تصديرها او اتلافها ؟

٢- القمح :

لماذا عمدت وزارة التموين الى تبرير الموافقة على شحنة قمح مقدارها خمسون الف طن لصالح احدى المؤسسات قيمتها ٦٫٧٥٠٫٠٠٠ دولار بعد ان طلب وزير الصحة عدم التخليص عليها لما فيها من حشرات حية وسوس وبعد ان قرر مختبر الجمارك انها غير صالحة للاستهلاك البشري وهل صحيح ما قاله معالي وزير التموين من أن مسؤولية وزير الصحة تبدأ بعد انتاج الخبز فقط ؟

ولعل التقارير الواردة من محافظة اربد والتي تشكو من عدم توفر الشروط اللازمة في الطحين تؤكد مدى خطورة الموافقة على مواد غذائية غير موافقة للمواصفات (الوثيقة مرفقة) .

٣- هناك تساؤلات كثيرة حول سماح وزير التموين باعادة تصدير الفروج اللاحم الى العراق بعد ان رفضه المختبر .

وحول قبول وزارة التموين بمبلغ خمسة وسبعين الف دولار تعويضا عن الخسارة التي تكبدتها الوزارة في الذرة الصفراء البالغة (٢٠٧٤٤٨) دينار ، انا اتكلم من وثائق وزعت عليكم يوم الخميس يالاخوة مع كل التقدير لذاكرتكم .

وحول المواد الغذائية غير الصالحة

للاستهلاك البشري المكدسة في مستودعات المؤسسة المدنية .

وحول تعديل مدة الصلاحية للزيتون من ١٥ شهرا الى ٢٤ شهرا مما تسبب في وجود ٥٦٠ طن تالفة ومنفوخة .

٤- ونتساءل عن المعلومات التي تشير الى ان مستودعات وزارة التموين في العقبة تتعرض للفساد والتلف وانه تم تبخير هذه المستودعات للقضاء على السوس الموجود في الطحين والرز وأنه تم بيع المواد للتجار رغم الاحتجاج الشديد لوجود الحشرات الضارة .

٥- ونتساءل ايضا حول ما يقال هنا اقول يقال للدقة عن اللحوم المستوردة من الهند وعن قرار معالي وزير الصحة في ١٩٩٣/٩/٢٠م بعدم السماح باستيرادها استنادا الى تقارير منظمة الصحة العالمية المتضمن ان الابقار الهندية مصابة بالحمى القلاعية ولماذا تم العدول عن هذا القرار ولمصلحة من ؟

دولة الرئيس ... الاخوة الزملاء .

إننا نتفق مع معالي وزير الصحة تماما من حيث الحرص على مدى سلامة الادوية وجودتها وضمان وصولها للمريض على أعلى درجة من الكفاءة ونرى ان اي تهاون في ذلك يشكل جريمة يعاقب عليها عند الله وأمام القانون .

كما نتفق معه على ان هنالك غلاء فاحشا في اسعار الدواء ينوء بحمله متوسط الحال فكيف بالفقير الذي قد تأتيه منيته قبل ان يصل اليه الدواء والمسكين هو الذي لا يملك تأمين صحي في هذا البلد ومن هنا ينبغي ان تفتح الحكومة اذنيها وقلبها لصراخ سنوات طويلة بوجوب التأمين الصحي الشامل لكل مواطن اقول وان كانت المستشفيات ليست احسن حالاً من الدواء .

كما نتفق مع معاليه ان هنالك أدوية مهربة أو تم التداول بها بغير وجه حق سواء وردت من وزارة الصحة (مباعة لوزارة الصحة) أو العينات المجانية او انتهت مدة صلاحيتها او جرى تلاعب في اسعارها او لم يتم تسجيلها أو جرى بيعها دون وصفة طبية خلافا للتشريعات ، قد يكون القدر قليلاً وقد يشكل نسبة قليلة بالاضافة الى نسبة الصالحة الكثيرة ولكنها ظاهره خطيرة تستوقفنا جميعاً .

كما نتفق معه ايضا ان كميات هائلة من الادوية قد تم اتلافها بعد انتهاء مدة صلاحيتها حيث كانت وزارة الصحة قد اشترتها بعطاءات يحتاج استهلاك بعضها الى عشرات السنين كما تقول بعض التقارير كما هو الحال بالنسبة للأنسولين وعلاج الاسنان ومن هنا ذهبت وزارة الصحة توزعها بالمجان على الجمعيات او تحاول اتلافها وان لوازم تم تسلمها دون التأكد من مطابقتها كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المستعملة في كمبريسيرات الاسنان وأن هناك مخالفات في مجالات الحفظ والتخزين وان هناك اعتداءات على المال العام حصلت في مواقع كثيرة وان كثيرا من مواد طب الاسنان تدخل الى البلاد وتوزع دون رقابة ورغم الحاح نقابة الاسنان (الوثيقة مرفقة) .

ووثيقة نقابة الاسنان وصلت الى كل اصحاب المعالي والسعادة والسماحة من النواب وان هناك ضغوطا تمارس على بعض المعنيين

هكذا من الأصل

لتغيير تقاريرهم وان هنالك امكانية للحصول على تقارير غير حقيقة من بلدان ذات سمعة عالية في مجال الدواء وان هنالك محاولات لاخفاء الحقائق ونتساءل هنا عن قصة شريطين متلفزين اعدا عام ٨٤ حول الدواء لماذا لم يريا النور ومن أخفاهما وما هي الحقيقة الكامنة فيهما .

ونتفق مع معالي الوزير في ضرورة سن تشريعات تحكم عمل المختبر وتضبط جودة الاداء وتطوير المختبرات وتزويدها بجميع الاجهزة والمستلزمات التي تضمن أعلى درجة من الدقة في أعطاء النتائج واستقطاب الكفاءات العالية والخبرة الكافية من الذين أبعدوا او ابتعدوا عن المختبرات ووضع الاسس الدقيقة الواضحة المحددة لتمكين الرقابة الدوائية من تقييم العمل في ضوئها .

ومن حقنا على معالي الوزير ان يجيبنا عن الاسئلة التالية اجابة صريحة يتحمل مسؤليتها امام الله وأمام المواطنين ثم امام المواطنين الذين أوكلت اليه امانة الحفاظ على غذائهم ودوائهم :

١- هل تقدمتم بمشاريع قوانين او انظمة تضمنت تحقيق الاصلاح المنشود في مجال الدواء والرقابة عليه ولمستم عدم تجاوب من الحكومة او اجهزتها نرجو تزويدنا بمعلومات واضحة حول هذه القضية ليتمكن مجلس النواب من الاطلاع عليها لتحديد موقفه من الحكومة في ضوئها وماذا قصدتم بقولكم أن دولة رئيس الوزراء طلب اليكم ان تهدوا اللعب ؟ فهل يعني هذا ان اهتمامكم بغذاء المواطنين [illegible] ضرب من اللعب ؟

٢- هل حاولتم معاليكم اجراء التغييرات اللازمة في بنى وكوادر وزارة الصحة لتحقيق الاصلاح المنشود ؟ وهل وجدتم من يحمي المسؤولين عن الفساد ؟ نرجو تسمية الاشخاص الذين يعيقون عملية الاصلاح ؟ والجهات التي توفر لهم الحماية ؟

٣- هل لديكم ما يثبت مقولة ان الذين يديرون الرقابة الدوائية لهم مصالح في الخارج ؟ نرجو تزويد المجلس باسمائهم والوثائق المتعلقة بمصالحهم واعلامنا بالاجراءات التي تمت بحقهم .

٤- هل تم التعرف على الاشخاص او الجهات التي تقوم بتوزيع الدواء دون ان يسجل لدى وزارة الصحة وما هي الاجراءات التي تمت بحقهم ؟

٥- نطالب بنتائج التحقيق في قضية تسريب العينات الدوائية الى السوق لمعرفة المستفيدين من هذه العملية .

٦- هل هنالك علاقة بين التشكيلات الاخيرة في وزارة الصحة وما اسميتموه بالمافيا ؟ وهل الاشخاص الذين تسلموا المسؤولية في عهدكم يمثلون نقلة نوعية على طريق الاصلاح ؟ وما الأسس التي اعتمدتموها لهذه الغاية .

٧- لماذا لا تخضع الأدوية المستوردة لصالح القوات المسلحة للرقابة الدوائية في وزارة الصحة ؟ وهل لدى القوات المسلحة المختبر الذي يضمن سلامة الدواء المتداول في الخدمات الطبية الملكية وكفايته وما الدور الذي قمتم به في هذا الاتجاه وهل وجدتم عوائق تحول بينكم وبين المهمة التي تريدون تحقيقها ؟

٨- هل هنالك ما يحول بين أجهزتكم الرقابية وبين التفتيش على مستودعات الادوية في القطاعين العام والخاص ؟

٩- هل تعتقدون ان بعض حالات الوفاة التي حصلت في المدينة الطبية ومستشفى الجامعة الاردنية والمفرق وغيرها وأعلن انها حصلت قضاء وقدرا ترتبط بعدم صلاحية الدواء ؟ وهل جرى تحقيق في هذا الامر ؟ وما النتائج التي توصل اليها ؟

١٠- هل انتم مطمئنون الى سلامة الادوية التي يقدمها الاطباء للمراجعين في عياداتهم وهل تخضع لشروط الرقابة الدوائية ؟ وما الذي يحول دون مراقبتها ؟

١١- ما مدى الدقة في مضمون قراركم معالي الوزير المتضمن فحص عينة من اربع عينات لقاء مائة دينار وهل تعتبرون هذه العينة ممثلة ومنسجمة مع حرص معاليكم على سلامة الدواء ؟

١٢- هل يعتبر مختبر الدواء في وزارة الصحة مختبرا مركزيا للشرق الاوسط ومن منحه هذه الصفة وهل هنالك شهادات من منظمة الصحة العالمية تشيد بمستوى اداء مختبر الدواء في وزارة الصحة وماذا يعني ذلك ؟

١٣- هل لكم ان تخبرونا عن مدى دقة ما نشرته الوطن العربي في عددها الصادر في ١٩٩٢/٧/١٧م عن مائتي وحدة دم ارسلت الى الاردن من شركة بلازما فارم سيرا النمساوية وهل اجتازت الفحص وكم عدد الاشخاص الذين حقنوا بها وهل اصيب احد منهم بالايدز ؟ ومن الذي لفت نظر وزارة الصحة الى خطورة هذه الوحدات ؟ وماذا تم بشأنها ؟

والآن نتوجه بالأسئلة التالية الى الحكومة الموقرة .

١- هل كانت الحكومة على علم بان معالي وزير الصحة سيلجأ الى الصحافة للتعبير عن احتجاجه على الوضع الغذائي والدوائي ؟ وهل اعطت الضوء الأخضر لدائرة المطبوعات والنشر لنشر تصريحات السيد الوزير في الوقت الذي جرى فيه التعتيم على زيارة (٨٣) حاخاما يهوديا الى البلاد وعلى البيانات الصادرة عن هذه الزيارة لما فيها بيان وقعه اكثر من (٢٠) نائباً محترماً في هذا المجلس .

٢- لماذا تعاملت الحكومة بسلبية تشبه الشلل بعد المقابلة الصحفية مع السيد الوزير ؟ هل يعني هذا ان الحقائق التي يملكها معاليه لا تسمح بالحركة بعد ان تم تثبيت الكتفين ؟ أم ان الحكومة أعطت الاشارة للتغطية على قضايا كبرى تجري داخل الوطن وفي منطقتنا العربية .

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

مما تقدم نخلص الى مايلي :-

١- نقدر لمعالي وزير الصحة موقفه الجرىء وغيرته التي أبداها بغض النظر عن الاسلوب الذي اعتمده ونطالبه بتقديم معالم برنامجه للاصلاح الغذائي والدوائي .

٢- نتفق مع معالي الوزير على ان هنالك فسادا بغض النظر عن حجم هذا الفساد

ويستدعي هذا الفساد أعلى درجة من المسؤولية في البحث والتقصي ونعتقد ان لجان التحقيق هي المؤهلة للوصول الى مواقع هذا الفساد وتحديد المسؤولين عنه وتقدير حجمه .

٣- نطالب معالي الوزير ان يقدم لهذا المجلس الكريم تقريرا وافيا يتضمن المعلومات الكافية عن اسماء المفرطين والمتلاعبين بقوت الشعب ودوائه والمتواطئين معهم في جهاز الحكومة كما نطالبه بتقديم هذه المعلومات الى النيابة العامة لتضطلع السلطة القضائية بمسؤولياتها .

٤- نطالب معالي وزير التموين بتقديم بيان واف يوضح الحقيقة الكاملة للوضع الغذائي في ضوء ما كشفت عنه التقارير التي قدمها معالي وزير الصحة وما تناولته وسائل الاعلام ولا سيما في الآونة الاخيرة وتقديم معالم خطته في الاصلاح الغذائي .

٥- نقترح على مجلسنا الموقر تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة قضايا الفساد في مجال الدواء والغذاء وموافاة مجلس النواب بتقارير وافية تضع بين يديه صورة الوضع الغذائي والدوائي بوضوح تام .

٦- ولما كانت الحكومة تتحمل متضامنة المسؤولية عن هذه القضية المتعلقة بأمننا الغذائي والدوائي الذي تشارك في المسؤولية عنه وزارات الصحة والتموين والزراعة والصناعة والتجارة والمالية فاننا نطالبها بالاستقالة والا فاننا ندعو زملاءنا النواب لعقد جلسة لطرح الثقة بالحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً ، السيد مفلح الرحيمي والمتحدث الذي يليه الدكتور احمد القضاه

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ والصلاة والسلام على رسوله الامين ﴾

دولة الرئيس ... حضرات الزملاء

استهل كلمتي باعلان الاندهاش والصدمة التي انتابتني لدى قراءتي لمضمون التحقيق الصحفي الذي جرى مع معالي وزير الصحة السيد عبد الرحيم ملحس وهذا الشعوربالصدمة هو الذي لمسته في أوساط شعبنا الصابر الأبي الشجاع على اتساع الوطن وبقاعه .

هذا الاندهاش والصدمة ناتجين عن الاستغراب من ان يكون في هذا الوطن الذي يرعاه ويشيد صرحه وعزه قائد هاشمي فذ ينحني المؤرخون احتراماً لمسيرة قيادته التي عز مثلها في هذا الزمان .

ان القضية التي بين ايدينا تكتسب اهميتها ... القصوى واولويتها على سلم القضايا التي يمر بها الوطن كونها قضية تتعلق بصحة انساننا وسلامته هذا الانسان الذي قال عنه الحسين أنه اغلى ما نملك .

فهل نجد بين ابناء شعبنا قلة تقترف ايديها الاثم والعدوان علينا وهم منا انني استغرب ويستغرب معي كل مواطن شريف ان يكون بيننا من يعتدي على غذائه وصحته ويدعي انه جزء من هذا الوطن .

انني واثق ان التحقيق سيثبت بأن هؤلاء

ليسوا من شعبنا لأنهم مندسون بين صفوفنا يعبثون بحياة شعبنا وصحته فساداً وهم الد اعدائنا ويجب ان ينالوا العقاب الرادع في الدنيا ولهم في الآخرة سوء المقام .

دولة رئيس المجلس

اخ مفلح اسمح لي لحظه ، يا اخوان حضرات النواب رجاءً ما احد يغادر القاعة بما فيهم ابو سهل وابو عربي .

السيد مفلح الرحيمي :

دولة الرئيس ... حضرات الزملاء

أنني وبأسم الشعب الذي دفع بي الى هذا المقام احي الوزير الانسان هذا المواطن الذي سطر مثالاً بالانتماء للوطن والوفاء بقيادته الهاشمية بكشف هذه القضية بكل شجاعة وصراحة ونحن بأمس الحاجة لها من كل وزير ومن كل مسؤول بغض النظر عن موقعه ومكانه

مؤكداً انه اذا ثبت بالتحقيق ان جزءاً بسيطاً مما قيل صحيح فأنه كاف بأن تكون هذه القضية تستحق منا كل الاهتمام والمتابعة والمحاسبة .

واطلب من معالي الوزير بيان اسماء العابثين بدواء وغذاء الشعب لينالوا العقاب الرادع .

واصرح هنا من تحت هذه القبة بأنني واثناء حديثي مع بعض الوزراء في حكومتنا الرشيدة كان هناك تأكيد على وجود الحيتان وما هو أكبر من الحيتان . وهذه دلالة كافية على التقاء الحكومة مع النواب في هذا الموضوع .

دولة الرئيس ... حضرات الزملاء

نظراً لخطورة هذه القضية وانعكاساتها على حياة المواطن وصحته فأنني اطالب المجلس الكريم بتبني قراراً فورياً بالطلب من الحكومة باحالة القضية الى النائب العام للتحقيق ومحاسبة الايدي الملوثة للوطن وصحة مواطنه ، وان تعطى الاولوية لاعادة هيكلة القنوات التي تمر منها الاغذية والادوية لتكون عبر مؤسسات مؤهلة ومتخصصة قادرة على التاكد من صحة وسلامة الغذاء والدواء ومطابقته من حيث افضل الشروط الصحية والمواصفات الفنية المعتمدة في الدول المتقدمة .

وأخيراً أتمنى لبلدنا كل الخير وان تبقى مسيرته مسيرة فخر وعز ونماء بقيادة سليل الدوحة الهاشمية راعي المسيرة وباني امجاد الأمة جلالة الملك الحسين المفدى وولي عهده المحبوب امد الله في عمره ومتعه بموفور الصحة والعافية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور احمد القضاه . المتحدث الذي يليه السيد طه الهباهبه

الدكتور احمد القضاه :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

دولة الرئيس ... الزميلة المحترمة الزملاء المحترمون .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد احيي الشرفاء الامناء المخلصون من ابناء شعبنا

هكذا من الأصل

اللذين اذا ائتمنوا اوفوا واذا عملوا اخلصوا واذا حدثوا صدقوا ، وليخسأ الاشرار اللذين اذا ائتمنوا خانوا واذا عملوا طغوا وافسدوا واذا حدثوا كذبوا .

فمثل هؤلاء وأولئك كمثل النور والنار فالنور هداية ورحمة والنار ضلالة وعذاب . أوليس اللذين يقفون أنفسهم لخدمة الأمة هم رحمة لها كيف لا وهم اللذين يحمون جراحها ويحملون أعبائها ؟ كيف لا وهم اللذين يقيلون عثراتها ويأخذون في معارج الرقي والتقدم بيدها .

وأما اللذين يغدرون بها قاتلهم الله بإفكهم وغدرهم فهم اللذين يغتالون أمنها واستقرارها وسلبونها نعيمها وازدهارها .

دولة الرئيس .. الزميلة الفاضلة .. الزملاء الأفاضل .

لقد فجع الشعب الاردني اثر سماعه واطلاعه على تصريحات معالي وزير الصحة وتساءل حيراناً مندهشاً هل يوجد بين ابناء الشعب الاردني الطيب الوفي من ينحط الى هذا الدرك الاسفل من فساد الضمير وسوء الاخلاق . هل يوجد بين ابناء الاردن من يتاجر بالارواح وفلذات الاكباد .

هل يوجد بين ابناء اردن الشهامة والوفاء والايثار من افرغته شهوات الدنيا وزخرفها من رحمة العباد ؟

دولة الرئيس .. الزميلة الكريمة .. الزملاء الكرام

ان الحيتان والديناصورات والقطط السمان التي اشار اليها معالي وزير الصحة في لقائه الصحفي وفي بيانه الذي القاه على مسامعكم إن وجدت فهي عدوة للشعب وهي منذ زمن طويل قد استباحت دمه وأفسدت عليه حياته ولعلنا نميل الى وجودها حين نتساءل

من الذي أطعم الشعب اللحوم الملوثة بالاشعاعات النووية فكلكم تذكرون حادثة مفاعل (تشرنوبل) وما أعقبها من تلوث للمنطقة المحيطة بها بالاشعاعات النووية ففكر أهل المنطقة بما يصنعون بمنتوجاتهم من اللحوم والألبان والأجبان فجاءهم الجواب قريباً سهلاً من غير عناء فسوق القمامة في الشرق الاوسط مفتوح ومباح فلا رقابة ولا مسائلة والحيتان جاهزة لتسويق كل شيء من اجل ابتلاع كل شيء وليعاني سكانه اشد الألآم والأمراض وليدفنوا في القبور فهم بالنسبة لهؤلاء الاشرار اللئام ليسو إلا كالانعام بل أقل درجه .

دولة الرئيس .. الزميلة الكريمة .. الزملاء الكرام .

لعلنا نميل إلى وجود مثل هذه الديناصورات والحيتان حين نتساءل من الذي أطعم الشعب الأردني مارتديلا اليونيوم (اللحم المعلب) وهي من منتوجات شركة زوان وفي الغالب كانت قد دخلت كل بيت في الاردن وتناولها البعض ملذة وشهية فتجارتها رابحة في اسواقنا منذ زمن بعيد وبقيت كذلك حتى اكتشف انها مخلوطة بلحوم وسموم الخنازير وقد كانت تقدم لنا على أنها لحوم بقرية فخوطبت الشركة الصانعة بذلك فما كان منها الا ان قدمت اعتذار شخصياً على هذا العمل الدنيء ألا لعنة الله على الخنازير البشرية التي تستهتر وتستهزيء بقيمنا ومعتقداتنا وعقيدتنا أما علموا ان اللـــه انزل فيهـــم قرآناً يتلى

على مر الدهور والأزمان حيث قال جل من قائل :

((الله يستهزىء بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون * أولئك اللذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانو مهتدين * مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون * صم بكم عمي فهم لا يرجعون)) صدق الله العظيم

دولة الرئيس .. الأخت الكريمة .. الأخوة الكرام

إن قضايا الفساد في أمور الغذاء كبيرة ابتداء من وجبات السمك الفاسد إلى بقايا حليب المصانع الذي طرح في الاسواق الى القمح الذي يحتوي على حشرة الترايبوليوم التي تفرز المواد المسرطنة الى الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من بقايا المبيدات الحشرية الى التلاعب بمدد الصلاحية للمواد الغذائية الى سوء الرقابة الى نقص القوانين والتشريعات فكلها قضايا ملحة لابد من فتح ملفاتها ومراجعة والاهتمام بها .

دولة الرئيس .. الاخت الكريمة .. الاخوة الكرام .

أما فيما يخص الصناعة الدوائية فإني افخر بما وصلت اليه هذه الصناعة من تطور وازدهار في بلدنا الحبيب اذ انني ومن واقع التجربة كطبيب مارس مهنة الطب لسنوات طويلة أثق كل الثقة بالدواء الاردني وتتعزز ثقتي به يوما بعد يوم عن مثيلاته من الادوية المستوردة ولكنني استنكر التلاعب بأسعار الادوية واحتكارها لأن ذلك تلاعب في حياة الناس وأقدارهم ومقدراتهم .

دولة الرئيس .. الزميلة الفاضلة .. الزملاء الافاضل

اسمحوا لي ان اذكر بحديث رسول الله ﷺ حيث قال ﴿ مامن عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرمت عليه الجنة . صدق رسول الله ﴾

فالحكومة والقضاء والشعب ونواب الشعب مدعوون للوقوف في صف واحد لمعالجة مثل هذه القضية الخطيرة فليس بيننا من يقف خصماً للحق والعدل وليس بيننا من يقف نصيراً للظلم والفساد فنحن ابناء شعب واحد زادنا اخلاصنا لقيادتنا وحبنا لوطننا الذي من أجله نحيا ومن اجله نموت وهنا لابد ان ادعو الى اتخاذ جملة من الاجراءات .

١- إحالة القضية الى القضاء ليقول كلمته .

٢- تشكيل لجنة متابعة من السلطات الثلاث .

٣- احداث ادارة او مؤسسة تتولى شؤون الغذاء ورقابته من مسألة الى ان يدخل فم المستهلك لمنع التداخل والازدواجية الموجودة حالياً بين الوزارات والمؤسسات وعددها سبع في الوقت الحاضر .

٤- تطوير مختبرات الأغذية وتحديث أجهزتها ورفع كفاءة العاملين فيها لتناسب التطورات العلمية والتكنولوجية .

٥- تحديث القوانين والتشريعات لتكون قوانين مستقلة جامعة لامشتتة كما هو في

هكذا من الأصل

الوقت الحاضر بما يخص الغذاء والدواء من اجل معالجة المستجدات والمتغيرات وأخيراً حفظ الله الاردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الحسين المفدى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد طه الهباهبه يليه السيد فواز الزعبي .

السيد طه الهباهبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ...

ايها الاخوة الاعزاء ،،،

نجتمع اليوم لنناقش قضية خطيرة ، ولعلها أخطر قضية في تاريخ الأردن الحديث ، لأنها تتعلق بغذاء الانسان ودوائه ... وبالتالي بوجوده ، ومستقبل اجياله محليا وعربيا ودوليا ...

ان موضوع الفساد موضوع قديم ، والحديث عنه قديم ، سواء اكان الحديث لغوا ونافلة ام حقيقة واضحة كالشمس .. ولست اتهم الحكومات السابقة ولا اتهم وزيرا بعينه ، لانه كان في الماضي حديث كواليس وصالونات سياسية اما اليوم فانه تصريحات مسؤول في اعلى السلطة التنفيذية ، تصريحات لم تقل في مجلس الوزراء او امام مجلس النواب وانما جاءت نارية مدويه على صفحات جريدة اسبوعية محلية .

دولة الرئيس ...

ايها الزملاء ،،،

ان الرعب الذي أثارته تصريحات معالي وزير الصحة في نفوس المواطنين وعلى الساحتين العربية والدولية ، وما تلا ذلك من بوادر أمنية هنا ... وهناك ... تستوجب منا التوقف طويلا امام هذا الامر ، وتستوجب منا أخذها بمجمل الجد والاهتمام والا وجدنا انفسنا وبلدنا في مهب الريح لا قدر الله .

أقول دولة الرئيس ... ان أمن الاردن ومستقبله أهم وأغلى عندي من اي حكومة او وزير ، واقدس من اي شيء في الدنيا ، ولهذا فان مصلحة الاردن هي الاولى والاخيرة ، ولن نسمح لاحد كائنا من كان ان يعبث بأمنه واستقراره ، وكل الحيتان والديناصورات أمام بقاء الاردن لا شيء ، فلا صوت يعلو على صوت الوطن .

دولة الرئيس ...

أنا لست ضد وزير الصحة ، ولست مع الاطراف التي تحدث عنها وعناها بتصريحاته ، ولكنني مع الحق والعدالة ، مع متابعة القضية بجدية متناهية حتى انكشاف خيوطها ، ولنا كامل الثقة بدولة رئيس الوزراء لما عرف عنه من امانة ونزاهة وخلق قويم ، بأن يأمر بتحويل هذه القضية بكاملها الى النائب العام ، لينال الطرف المدان جزاءه العادل حتى لا يبقى هذا الوطن لقمة سائغه لمن هب ودب .

كما واقترح تشكيل لجنة برلمانية خاصة لمتابعة تطورات القضية وموافاة مجلس النواب بكل مستجداتها دون هوادة او لين ...

دولة الرئيس ...

ايها الأخوة الزملاء ،،،،

اناشدكم الله ان تتعاملوا مع هذه القضية بعقلانية وهدوء لأن الوضع لا يسمح بغير ذلك ... فالوطن يواجه مخاطر كثيرة تستدعي منا التماسك واليقظة والحرص على منجزاته التي أخذت من الحسين ردحا من الزمن ، وجعلتنا مصدر فخر واعتزاز بالانتماء لهذا الوطن الصغير بحجمة .. الكبير .. الكبير .. بآماله وطموحاته وموقعه من الجسم العربي ..

وليحفظ الله الاردن والحسين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام وشكراً لك ، السيد فواز الزعبي ، يليه السيد توفيق كريشان

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

دولة رئيس المجلس المحترم

ارجو ان اشير هنا اننا نواب متساوون بالحقوق والواجبات فمالي ارى عدم تطبيق الدور المسجل لدى الامانة العامة بالنسبة للكلمات فمن المسؤول للجلسات القادمة ؟ هل هو الرئيس ام الامانة العامة ؟ وشكراً .

دولة الرئيس الزملاء النواب المحترمين

نناقش اليوم قضية تعتبر من أهم القضايا التي تتعلق بحياة وبقاء الانسان ، والتي أصبحت هذه الايام الهاجس الذي يؤرق كل مواطن في هذا البلد الطيب ... ألا وهي قضية الغذاء والدواء .

ولم يقف الحد دولة الرئيس الزملاء النواب ، هذه القضية كحالة محددة ، بل قفز الى أمور مست بها الثقة والمصداقية التي وجدت عند المواطن تجاه الحكومة ، ممثلة بمؤسساتها المختلفة ، وبالتالي اصبح النظر الى مجلس النواب والى ممثلي الشعب ، ليناقشوا قضية جديدة قديمة الا وهي قضية الفساد والتي حاول بعض المغرضين المتربصين بهذا البلد ترجمتها بلغتهم الخاصة لتشويه صورة هذا الوطن ، ووسمه بصفة ما كانت ولا يمكن ان تكون – صورة مقززه من الفساد والعبثية والفوضى وشريعة الغاب ، صورة اللاابناء ، واللاانجاز واللا أمل – بهدف خلع المصداقيـة والثقة والاحترام الذي يتمتع به هذا البلد والتي هي احدى مقوماته داخليا وخارجيا . مشوهة بذلك مسيرة الكفاح والمعاناة التي تحملها هذا البلد شعباً وقيادة والتي هي الاساس في هذه البنية التحتية والاقتصادية والتعليمية – بلد بلا مقومات يصبح بهذه الصورة المتطورة .

دولة الرئيس الزملاء النواب المحترمين .

ان قضايا الفساد موجودة في كل المجتمعات بما فيها الديمقراطية المتطورة الا ان الفساد مرهون بحفنة من اصحاب الضمائر الميتة ، والانتماء المفقود . حفنة من الاشخاص الذين لا يعيشون الا من خلال الاخرين والمتاجرة بحياتهم ومص دمائهم هؤلاء المتاجرون / لم ولن ، ولا يمكن لهم ان يتمادوا بفسادهم ونشر سرطان العبث ولو كانت الحكومة قد تعاملت مع مثل هؤلاء بجدية وحزم اكثر وكافحتهم كما تكافح اعداء هذا الوطن وخونته ، وهذه نقطة تسجل على الحكومات الاردنية خاصة ونحن

هكذا من الأصل

نستعرض مسلسل الفساد الطويل الذي مس ويمس معظم حاجاتنا التي لا تخفى على احد .

دولة الرئيس الزملاء النواب المحترمين ،

ان ما اثاره وزير الصحة عن موضوع الادوية والغذاء حلقة في مسلسل الفساد الذي لا يقتصر فقط على الاغذية والادوية او مجال عمل وزارة الصحة بل يتعداه الى مجالات مختلفة من الانشطة الوطنية والذي يقف خلفها حفنة محدودة لو تم استئصالها ومعالجتها لتطهر هذا البلد .

الا ان القضية تحتاج الى دقة في التعامل لانها خرجت من قضية الغذاء والدواء ، الى قضية امن وطني / ذات تأثير كبير على حياة الناس اولا على سمعة الاردن السياسية والاقتصادية وصورته النمطية المشرقة في الداخل والخارج ثانيا .

ولا يمكن التعامل مع هذه القضية كبقية القضايا التي أهملت في خزائن الملفات بل لا بد من تقصي الحقائق ، واظهار الحقيقة على مصراعيها وكشف المفسدين ومعاقبتهم / فاذا كانت تصريحات وزير الصحة حقيقية (واني لا اباعدها عن ذلك) فلا بد من الاسراع في استئصال هذا الورم الخبيث من جذوره واعادة الصورة الحقيقية للدولة ممثلة في سلطاتها المختلفة

ومحاسبة المفسدين اشد واعنف حساب ما دامهم سمحوا لانفسهم ومن خلال جشعهم مس قوت المواطن ولقمة عيشة .

الا ان الامانة تفرض علينا ان نخضع تصريحات معالي الوزير للبحث والتحري ومطابقتها للحقيقة لان في غير ذلك تحميله المسؤولية من منطلق انه يتحدث من مركز المسؤولية كوزير معني في الدرجة الاولى بصحة المواطن وعافيته وهنا لا بد من الاشارة الى انه ليس من الضروري ايها الزملاء الاكارم امتلاك وثائق مادية لاثبات هذه الامور من منطلق اننا نعيشها يوميا ونتأثر بها في كل ممارساتنا الحياتية اليومية الامر الذي يتوجب عدم السكوت عنها وعدم الانزواء وراء مطلب الاثباتات / لاننا جميعا نعلم ان مثل هذه الممارسات ، لا تترك اي دليل عليها في الوقت الذي تكشف عنها النتائج الخطيرة المترتبة على تناولها .

فالارقام الخيالية مثلا والتي سجلتها السجلات الطبية تشير حسب بعض الدراسات الا ان ٢٥٪ من مواطني المملكة يمكن ان يصابوا بالاورام الخبيثة وهنا امر لا يمكن السكوت عليه وذلك بالعناية الشديدة بقضية الغذاء الداخلي والخارجي من خلال مراقبة الانتاج المحلي وخاصة الزراعة منه ولا اريد ان اكرر قصة الخيار التي يتضاعف حجمها في اقل من ١٠ ساعات الى اضعاف اضعاف والسبب تعلمونه جميعاً .

وكذلك لا بد من ملاحقة مهربي الادوية التي تباع في صيدلياتنا دون رقابة والتي تصنف معظمها في قائمة الادوية الفاسدة وغير المطابقة للمواصفات .

او قضية الشوكلاته الفاسدة التي حولت الى شكل اخر امام انظار اجهزتنا العتيدة والامثلة كثيرة كثيرة .

دولة الرئيس الزملاء النواب ،

اني اتوجه الى هذا المجلس الكريم بتشكيل لجنة وبشكل سريع لتقصي الحقائق تكون ممثلة للفعاليات البرلمانية والنقابية والشعبية والحكومية تمهيداً للوصول للحقيقة ولابد من قيام الحكومة بوضع وتطوير التشريعات الصارمة والمطبقة على كل المستوردين وايجاد سلطة رقابية فعالة وشديدة وانشاء وتفعيل دور دائرة الرقابة الغذائية مع ايجاد عدة مختبرات منفصلة عن بعضها البعض لفحص المواد والذي يسهل عملية الكشف عن مثل هؤلاء المفسدين وبالتالي تخليص الوطن منهم ليستمر هذا البلد في بنائه وتقدمه وازدهاره في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الأمين والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور ذيب عبد الله والمتحدث الذي يليه السيد توفيق كريشان .

الدكتور ذيب عبد الله خطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

عندما ذكرت في ردي على خطاب الموازنة حقيقة الاوضاع المخزنة في الدائرة الأولى ودعوت الحكومة لزيارتها ومشاهدة ذلك على الطبيعة لترى هذه الاوضاع ومن بينها المدارس المخزنة والتي يساق اليها أطفالنا ويحشرون فيها وهي لا تصلح أن تكون مزرعة دواجن ، وهناك تقرير من وزارة التربية يشهد بذلك على بعضها ، عندما قلت جاء في رد الحكومة على لسان دولة رئيس الوزراء أن هناك من يصور الاردن بصورة قاتمة إلى ان شهد اليوم شاهد من أهلها ، فخرج علينا وزير الصحة بتصوره وتصويره المفزعين لاوضاع وزارته ولأمرين خطيرين وهما الغذاء والدواء وقد صرح الوزير بالكثير الذي خلع قلب المواطن وأفاد بانه لم يقل كل شيء وكانه يريد ان يقول المخفى اعظم ، وبهذه المناسبة فانني استغرب إذا كان معاليه لا يضمن حبة الاسبرو فكيف سيضمنها المواطن المسكين، ولماذا يدفع هذا المواطن وهو اغلى ما نملك كل هذه الضرائب وهو لا يضمن سلامة غذائية او دوائية ،

اننا سمعنا كثيراً عن ادوية وزارة الصحة التي تهرب الى السوق الخاص لتباع هناك وسمعنا عن الشاش الذي يهرب الى السوق ، ويستعمل احيانا لمسح الاحذية مع ان وزارة الصحة تدفع الكثير ثمنا له وقد سمعنا ايضاً عن المرضى الذين لا يستقبلون في مستشفايات الصحة أن يذهبوا الى بعض المستشفايات الخاصة .

إن تصريحات معاليه قد تناولت بشكل مباشر عدة وزارات مثل وزارة التموين ووزارة الزراعة التي حتى اغنامها مصابة بالحمى المالطية وكذلك وزارة الصناعة والتجارة التي اعطت الترخيص لعلاج غير مسجل ، وكذلك دائرة الجمارك من حيث الدواء المهرب .

ان معالي وزير الصحة بيده السلطة والتشريعات العديدة اتي تنظم استيراد الدواء وتسجيله وتسعيره وكذلك بالنسبة للغذاء فهل

هكذا من الأصل

استعمل معاليه تلك التشريعات والصلاحيات وفتش على الادوية وشطب ما رأى ضرورة شطبه وهل راقب عمل أجهزته وهل قدم المسيء من موظفي وزارته الى المدعي العام أم منعته الضغوطات من ذلك .

إن مؤسسة الفساد وهي المؤسسة الوحيدة التي شيدت حسب الاصول وهي الشركة الوحيدة التي تربح ولا تتعثر ولذلك لا تجدها في تقرير وزيرة الصناعة عن الشركات المتعثرة ، فهي الشركة الوحيدة التي تتنافس باستمرار ، ويتعاظم خطرها دون ان يتصدى لها أحد ولو نجحت الحكومات السابقة في كبح جماح الفساد لما تراكم هذا الفساد وانتشر هذا الانتشار حتى دخل في كل شؤون حياتنا لو نجح وزراء الصحة السابقون الذين يفخرون الان بأنهم اتلفوا اكثر مما اتلف الوزير الحالي لو نجحوا مع احترامي لهم جميعاً لو نجحوا في حسم المعركة ضد الفساد في هذه الوزارة لما عانينا ما نعانيه ولما اضطر الوزير الى إتلاف شيء ولما تجرأ تاجر واحد على استيراد ما هو فاسد ومسموم وهناك من يلوم الوزير لماذا لم يقدم المفسدين الى المدعي العام .

وأتساءل هنا هل قدمت الحكومة فاسداً واحداً الى القضاء ، الم تعدنا الحكومة في ردها عندما أثرت قضية الشركة المتعثرة ومنها مصنع الزجاج ، الم تعد الحكومة يومها ان تقدم المسيء الى القضاء .

ترى الم تجد الحكومة في الشركات المتعثرة فاسداً واحداً ، الم تجد في ادارة شركة مصانع الزجاج فاسدا واحداً تقدمه الى القضاء، فاذا كانت الحكومة كلها لم تقدم فاسداً واحداً الى القضاء فكيف يلام وزير الصحة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

قد وصف وزير الصحة المفسدين من تجار الدواء والغذاء بالحيتان فهل كانت هذه الحيتان مرعبة الى الحد الذي يطلب معه دولة رئيس الحكومة من وزير الصحة ان يهادنها إننا أمام احد أمرين إما ان هذه الحيتان قد استشرى شرها واصبحت فوق القانون وتخاف منها الحكومة وإما ان القدرات التي تتمتع بها الحكومة لا تكفي لمواجهة هذه الحيتان وعندما يتذوق المواطن المسكين كلا الامرين يجد ان احلاهما مر .

اننا نتذكر قضية الطحين سنة (٧٢) هدية امريكا لنا نتذكرها وعندما قال وزير الصحة في ذلك الحين انها فاسدة ضغط سفير امريكا وهددت امريكا بقطع المعونة ، وأتي بخبير من امريكا ومن المانيا وقررا ان هذه الشحنة لا تصلح حتى للحيوانات عندهم ، خرجت الوزارة وخرج الوزير ، او وذهبت الوزارة وذهب الوزير وجاءت وزارة اخرى ووزير صحة آخر ودخلت هدية امريكا لمن يغتر بحضارة امريكا وبالشرعية الدولية ، دخلت تلك الهدية المسمومة وأكلها المواطن المسكين الذي هو أغلى ما نملك .

كلنا نتذكر قضية الدجاج الفرنسي ، وصهاريج السمنه ومطاعيم شلل الاطفال الفاسدة ، كلنا نذكر سرقة العينات التي بلغت الآف الدنانير ونذكر كذلك تلف الانسولين في مستودعات وزارة الصحة .

وكذلك حدثنا وزير الصحة في لجنة الصحة والبيئة عن الكتاب الذي رفعه احد تجار الادوية والذي يسمح به ان يفتش وزير الصحة

على دوائه وقرىء هذا الكتاب في مجلس الوزراء ولم يتخذ اي شيء ضد هذا التاجر .

اخواني النواب معي صورة عن حكم صادر فسخت المحكمة عطاءً احيل من وزارة الصحة على احد الشركات ، ومع ذلك تكررت وزارة الصحة فأحالت عطائين على هذه الشركة ورغم ان مدير المستشفى ارسل عدة مرات الى وزير الصحة يبلغه ان هذه الشركة فاسدة ولا تعمل كما يجب ، رغم ذلك استمرت الوزارة تطرح او تعطي هذه الشركة العطاءات الكثيرة وغير ذلك اكثر وأعظم .

دولة الرئيس ... حضرات الاخوة الزملاء

اسمحوا لي ان اقدم هذه الاقتراحات حول هذا الموضوع الكل الآن مرعوب من قضية الدواء والغذاء .

١) ولذلك ارجو ان تشكل لجنة سريعة تفتش على الادوية والاغذية وتطمئن المواطن الذي هو اغلى ما نملك ، وتحقق هذه اللجنة في هذا الامر وتعرف جوانبه وابعاده .

٢) تطوير التشريعات واحداث ما يلزم لضمان سلامة الدواء والغذاء .

٣) تشجيع الصناعة المحلية للادوية لتغطي اكبر قدر من حاجتنا من الادوية وتوفير العملة الصعبة مع تشديد الرقابة عليها لتبقى في المستوى المطلوب .

٤) لماذا لا يصنع الكثير من الاغذية في بلدنا كالاجبان حتى لا نبقى تحت رحمة السفير الفرنسي والبريطاني يهددان ويضغطان على وزير الصحة حتى نتخلص من رحمة القمح الامريكي ، ومحلى القليه لما يكون القمح عربي ، لماذا لا نتبع سياسة التقشف يبدأ بها الكبير قبل الصغير والوزير قبل الفقير .

٥) اتلاف وليس ارجاع الفاسد من الطعام والدواء حتى لايدخل مرة اخرى بتاريخ مزور او بطريقة اخرى ، وسحب الترخيص من المستورد إن فعلها مرة اخرى .

٦) عندما يجد مفتشوا الصحة ادوية فاسدة او أغذية فاسدة لماذا لا يحاسب المستورد ويتحمل تبعه ذلك بدل ان يتحمله التاجر الصغير .

٧) انشاء دائرة واحدة قوية منظمة تملك احدث الاجهزة وتتمتع بصلاحيات تمكنها من تنظيم الاشراف على الدواء والغذاء ، وحتى تضمن عدم تضارب القرارات .

٨) ارجو من مجلس النواب ان يعيد النظر في تلك المادة التي لا تسمح عن تبوؤ منصباً معيناً ان يقدم الى القضاء الا باغلبية ثلثي النواب ، فان ما هلك الذين قبلنا انهم كانوا يحابون الشريف ويأخذون على يد الفقر .

٩) ارجو من المجلس الكريم ان يبحث موضوع الثقة في الحكومة على ضوء تصرفها في هذا الموضوع بقي ان اهمس في اذن الوزير السلام ...

دولة ...

لقد ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ، وليس لنا سوى الاسلام الذي يتعامل مع ضمير الناس او انك لا تستطيع ان تضع شرطياً عند كل مواطن

هكذا من الأصول

فالاسلام هو الذي يحي الرقابة الذاتية في نفس المواطن موظفاً كان او تاجراً او مسؤولاً وفي الاسلام لا يترعرع حيتان ولا فساد فإما ان يقنع الانسان بالرزق الحلال وما ان يطبق عليه الحد ((ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب)) .

وبهذه المناسبة استغرب من الذين يستفظعون إقامة الحد على شخص واحد ولا يستفظعون موت الكثير بالايدز .

استغرب من الذين يستفظعون قطع يد السارق الواحد ولا يستغربون موت الكثير بما يفعله اللصوص .

وهنا يحضرني في ما قاله الشاعر رداً على من استغرب قطع يد السارق

يد بخمس مئين عسجد وديت

ما بالها قطعت في ربع دينار

عز الامانة اغلاها وارخصها

ذل الخيانة فأفهم حكمة البار

نسأل الله ان يقي الاردن الحبيب شر الحيتان ما ظهر منها وما بطن والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه السيد عبد موسى النهار

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

في غمرة الاحداث المتسارعة والظروف الشائكه بالغة التعقيد التي تمر بها منطقتنا وتفرض نتائجها على ساحة الوطن فان الكلمة الهادفة المسؤولة تبغي وجه الله ومرضاته وتنأى بنا عن مواطن الزلل والتهلكة هي أمانة في اعناق كل الخيرين من ابناء هذه الامة التي أرادها الباري عز وجل ان تكون خير أمة اخرجت للناس الى ان يرث الارض وما عليها

ان الموضوع الذي نناقشه اليوم مع الحكومة موضوع حساس وخطير له ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأرجو ان نكون جميعاً على قدر كبير من المسؤولية بعيدين عن المزايدات والعلاقات الشخصية وحب الذات .

ان ما جاء على لسان معالي وزير الصحة الاردني في لقائه الصحفي والتي أكد فيها بأن الوضع الغذائي واسعار الدواء المستورد واحتكاره قد وصل إلى مستوى دق معاليه بيده ناقوس الخطر له وطالب الجميع التصدي لهذا المنكر بالقلب واللسان ،الأمر الذي ترتب عنه ان عاش الوطن بكافة شرائحه ومدارسه الفكرية والاجتماعية هاجساً من الرعب والخوف فاضحى المواطن كمن اصابه مس او هلع وانعكس ذلك سلباً على سمعة منتجاتنا الغذائية والدوائية .

دولة الرئيس

ايها الزملاء الكرام

ان التصدي لهذا الموقف في نظري يكون في تبني مجلسكم الكريم للجنة تحقيق

حياديه واعضاءها ممن عجمهم شعبنا الطيب وعرف فيهم الجرأة في القول والعمل للتحقيق فيما جاء على لسان معاليه فان اثبت ما قاله بالدليل القاطع والبرهان الساطع يحول كل من له علاقة بالاتجار الحرام في حياة ابناءنا وبناتنا سعياً الى كسب اجرامي رخيص الى القضاء العادل اياً كانت مواقعهم ومهما بلغوا طولاً وعرضاً وتكرشاً ليطبق فيهم ما جاء في القرآن الكريم .

(انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم) صدق الله العظيم .

وأياً كان الأمر فأن مثل هذه التصريحات من مسؤول هو في الصف الأول من السلطة التنفيذية لتلزم الحكومة تبني حزمة من الاجراءات الفورية .

اولاً : ايجاد مؤسسة مركزية وطنية تعني بالرقابة الغذائية والدوائية على ان تضم بين ظهرانيها مستشارين تقاه من اساتذة الكليات العلمية في جامعاتنا الحكومية والأهلية اثراء لعملها بالخبرة المتميزة والرأي المتجدد المستند الى الاسلوب العلمي في البحث والاستقصاء .

ثانياً : تفويض الصلاحيات الكاملة لملحقينا التجارين او من يقوم بوظائفهم في سفارتنا بالخارج للتأكد من بلد المنشأ لاطنان الغذاء والدواء المصدرة الى الاردن دفعاً لاي اتهام او اشاعة كما هو الحال في صفقات اللحوم المستوردة اذ يردد البعض مقولة مفادها بأن اصلها من اواسط اسيا وهي متخمه بالاشعاعات النووية لانها المناطق التي كانت تجري فيها الاختبارات العلمية الذرية ومن ثم تنقل جواً الى بلغاريا او رومانيا ويحصل التجار هناك على رخص جديدة تثبت بأنها ذات منشأ بلغاري او روماني .

ثالثاً : تعديل التشريعات الخاصة بقانون العقوبات المتعلقة بالأتجار غير المشروع بالمواد الغذائية الفاسدة والتي لها مساس بصحة المواطن وعافيته بحيث تصل الى حد الاعدام لان في القصاص العادل حياة لاولى الالباب .

رابعاً : تفصيل دور ديوان الرقابة والتفتيش ليطال الدوائر المختصة بالغذاء والدواء .

ندعو الله ان يهبنا صدق القول والعمل وان يهدينا الى سواء السبيل لنكون جميعاً على قلب رجل واحد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد عبد موسى النهار يليه الدكتور هاشم الدباس .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

السادة الزملاء النواب المحترمين

السادة الحضور الاكارم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان ما أثاره معالي وزير الصحة بما يخص الدواء والغذاء لهذا الشعب يصنف بأنه أكثر

هكذا من الأصل

القضايا الوطنية خطورة وحساسية ، فليس بعد هذا الموضوع أمر نتجنب أثارته في اي جانب من جوانب الدولة .

ولا أود ان أكرر ما قاله الزملاء في هذا المجال ، الا انني ادعو الحكومة والشعب جماعات وافراداً للاستفادة من هذه الزلزلة التي أحدثها معالي وزير الصحة ، ولا بد ان أفصلها وأبندها على النحو التالي :-

ان معالي وزير الصحة قد ركز على قضايا الفساد والتجاوزات بما يخص المستوردات من الغذاء والدواء ، وأنه قد أشاد بالدواء الوطني المصنع محليا وشدد أيضا على الابقاء بمستواه الجيد الحالي وذلك بتشديد الرقابة الفاعلة ، كما اعلن معاليه ذلك بالصحف المحلية وبيانه الاخير أمام مجلسكم الكريم . وهذا ما يجب علينا ابرازه واظهاره في الداخل والخارج وفي مختلف الوسائل بما في ذلك وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، اذ أن أقوال الكثيرين الذين ركزوا هجومهم على معالي الوزير متخذين من موضوع تصدير الدواء ذريعة وقنابل دخانية تخفي الخطايا الكبيرة في موضوع المستوردات الغذائية والدوائية لان هذا النهج والاسلوب في التضليل كمن يستعمل سلاحا فاسدا يرتد الى نحره .

ان موضوع الساعة هذا ما هو الا مثل من الامثلة الكثيرة من شؤون الدولة ، فهناك الكثير من مواطن الضعف والفساد الاداري والمالي يجب علينا نحن نواب الشعب مع المخلصين من أبناء هذه الدولة ان نمسك بمواطن الضعف هذه ، فهناك قرارات خاطئة كلفت الدولة الملايين من الدنانير ومؤسسات عامة تتصرف بالملايين دون مراقبة جادة ومحاسبة صارمة وهناك ايضاً بعضا من هذه القضايا تضمنتها تقارير ديوان المحاسبة المتعاقبة ما هي الا غيض من فيض ، ولهذا فانني ادعو ان يكون برنامج الحكومة ونواب الشعب هو تناول الوزارات ، وزارة تلو أخرى مع ما يتبعها من مؤسسات للدولة ليشمل التدقيق مسائلة كافة المسؤولين عن النواحي الادارية والمالية والاعمال والمشاريع التي تقوم بها تلك المؤسسات والوزارات على ان يكون ذلك بشكل علمي ومحايد محصن عن التدخلات ، كما يشمل ذلك خطط لاعادة هيكلة اجهزة الدولة بما يجنبنا الوقوع بمثل ما وقعنا به في السابق .

ان التنظيم الجيد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية يخفض من عدد التجاوزات ولن يقضي عليها الا أصحاب الضمائر الحية الذين يتصدون لهذه المهمة الجليلة وهي رقابة الدواء والغذاء مع العقاب الصارم والثواب المجزي ، وان العقاب الصارم لعديمي الذمة والضمير لمن تثبت ادانتهم بمثابة القتل العمد لهذا الشعب بفساد قوته ودواءه هو أيضا من أهم العلاجات الشافية .

الاستفادة من هذه الحملة الصحية لتوعية الشعب لكيفية رقابة قوته ودواءه ولا يشتري الا ما يطمئن اليه وان تكون رقابته رديفة للرقابة الرسمية وبشكل منظم بتكوين هيئات فاعلة ومنظمة على شكل جمعيات كجمعية حماية المستهلك مثلا .

دولة الرئيس

الزملاء الاكارم

ان هذا الموضوع قد فتح أعيننا للتركيز

على الانتاج المحلي من الاغذية وانه بذلك يفتح باب الزراعة على مصراعيه ومنجاتنا المحلية ، وكما تعلمون فان المنتجات الزراعية من الخضروات في هذه الايام تلقى في الخلاء وذلك لعدم جدوى حملها وبيعها في الاسواق ، وهذه خسارة فادحة للمزارعين والناتج المحلي وهدراً للمال العام والعملات الصعبة التي نستورد بها الادوات والعلاجات والمدخلات الزراعية الاخرى .

وبالمقابل فاننا نستورد الاصناف الكثيرة من الاغذية النباتية والحيوانية وتكلفنا الكثير من المال والعملات الصعبة وما يتبع ذلك من مشاكل رقابية وصحية ...

ولهذا فانني أدعو وبكل قوة الرجوع الى الزراعة والتربية الحيوانية وما ينتج عنها من مشتقات غذائية كالتصنيع الزراعي وعمل الالبان والاجبان والتربية السمكية ... الخ مما سيغنينا عن المستوردات الغذائية المذكورة وان يتكرس جهد الحكومة لدعم المزارعين وتشجيعهم وكذلك ان تأخذ وزارة الزراعة دورها الفاعل بوضع خطة شاملة ونمط زراعي يأخذ بعين الاعتبار الناحية الاحلالية لمستورداتنا من الاغذية النباتية والحيوانية كما أدعو شعبنا الكريم للاقبال على استهلاك منتجاتنا الزراعية والحيوانية تشجيعا ودعما للمزارعين والاستغناء عن المستوردات الغذائية وان يكون ذلك شعاراً وهدفاً شعبياً ووطنياً .

دولة الرئيس

السادة الزملاء

قد يتسائل الجميع وماذا بعد هذه الكلمات ؟ فانني اقترح ما يلي :-

١- أطالب معالي وزير التموين بأن يقدم لمجلسكم الكريم بيانا شاملا عن موضوع الغذاء لا سيما عما ورد بتقارير ديوان المحاسبة من تجاوزات واتهامات .

٢- قيام اللجنتين النيابيتين الصحة والحريات العامة لتقديم تقريرين منفصلين عما توصلتا اليه من نتائج وتوصيات وان شاءتا تقريرا مشتركا واحدا .

٣- ان تبادر الحكومة بتحويل كافة القضايا المتعلقة بموضوع الغذاء والدواء للنيابة العامة والمحاكم المختصة لتبيان الحقيقة وايقاع العقوبات الصارمة الرادعة على ان تأخذ تلك القضايا الاولوية وصفة الاستعجال .

٤- دعم اجراءات معالي وزير الصحة وزارة الصحة في الرقابة الدوائية والغذائية والمباشرة بتعديل وسن القوانين والانظمة الخاصة بمراقبة الدواء والغذاء والعلاج في القطاعين العام والخاص واعطاءها صفة الاستعجال .

حفظ الله الاردن موئلاً للحرية والديمقراطية والوحدة بقيادة راعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور هاشم الدباس ويليه الدكتور عبد الحافظ الشخانبه .

الدكتور هاشم الدباس :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

السيدة والسادة اعضاء مجلس النواب المحترمين

لا يختلف إثنان أن الغذاء والدواء هي من الحاجات الاساسية للإنسان ، هذا علاوة على ما للغذاء والدواء من العلاقه القوية في المستقبل والحياة لأي مجتمع من المجتمعات ولعلني لا اغالي اذا قلت بأن من الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية وذلك اذ صحة المواطن وأمنه الغذائي امران أساسيان في بناء الوطن والمواطن النموذج المعزز بروح الولاء والانتماء وصولا الى تحقيق التقدم والرفاه في جميع مناحي الحياة ، من هنا فأن القول بأن غذائنا ودوائنا فاسدين وان تجار الأغذية يطعموننا القمامة وان وزارة الصحة خربانة ، وابحثوا عن السرطان في الطعام الذي تأكلون هي من الامور التي لا يمكن السكوت عليها خاصة وأنها لم تصدر عن انسان عادي ولا حتى عن صحفي تستهويه الأثارة الصحفية او عن جمعية تهتم في شؤون المواطن مثلاً أو عن باحث تنقصه الدرايه او المعلومات بل ان هذه الاقوال قد صدرت من شخص في قمة المسؤولية يفترض ان يكون لكل كلمة يتفوه بها ضمن اطار واجباته الوظيفية معنى ومضمون وعليه فأن الكلام الذي صرح به معالي وزير الصحة خطير جداً ذلك لأنه يتعلق بحياة كل مواطن في هذا البلد الغالي هذا البلد المكافح الصامد ، هذا البلد الذي يعتز بابناه في اي موقع من مواقعهم سواء كان ذلك الجندي الذي يحمي الوطن ويرابط على الحدود او الفلاح الذي يفلح في حقله او العامل في مصنعه او المدرس في مدرسته او التاجر في متجره وغيرهم اذ أنهم جميعا الهدف الذي نعمل من اجل سعادتهم وطمأنينتهم بحيث اذا مرض اي واحد منهم وجد الدواء الشافي وإذا جاع وفرنا له الغذاء المناسب والنافع بعيداً عن كل تأثيرا ت سلبية على صحته وعافيته بل اننا مطالبون جميعاً سواء كنا في السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية او السلطة القضائية للعمل بكل الوسائل التي تمكننا وتحكم صلاحياتنا ومبادئنا اتخاذ جميع الاجراءات التنظيمية والتشريعية واستكمال الاسس التي تعزز وتدعم الثقة بين الحاكم و المحكوم لتشمل بالتالي جميع المواطنين .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان ما صرح به معالي وزير الصحة له أبعاد خطيرة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوطنية حيث أنها هزت ان لم تكن افقدت ثقة المواطن بمؤسساته الرسمية التي انيط بها مسؤولية الحماية الصحية والغذائية جميع المواطنين .

إن حساسية المواطن للقضايا المتعلقة في أمنه الغذائي والصحي لا تؤثر فقط على تلك الفئة التي تعرضت نفسها للمشكلة بل تتعداه لتشمل جميع افراد المجتمع مما يولد السخط على السلطة حيث يشعر كل فرد فيه انه الرئيس المستهدف نفسه .

دولة الرئيس : حضرات النواب المحترمين ، اننا في هذه الحالة حكاما ، ومحكومين اشبه ما نكون في قارب واحد اذا أصابه وهن غرق القارب وغرقنا معه جميعاً واذا أخذنا بحزم على هذه الفئة المستغلة نجى

القارب ونجونا معه جميعاً مصداقاً لقوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ صدق الله العظيم

هذا ومن منطلق الالتزام بالمسؤولية الوطنية وكذلك من باب حرصنا الاكيد على ما حققناه من مكتسبات اقتصادية وديمقراطية ومن تقديرنا لحق المواطن في ان يكون صوته هو الاعلى في كل ما يمس استقراره النفسي في صحته وغذائه فأنني ومع تحفظاتي على ما جاء على لسان معالي وزير الصحة الصحفية شيحان عن غذائنا ودوائنا ولحين ظهور نتائج التحقيق المحايد في المستقبل لهذا الموضوع فأنه لا يسعني الا ان اشد على يد معالي الوزير لانه بتصريحاته قد شد افكار واهتمامات جميع المواطنين لهذا الموضوع الخطير الذي يمس صميم حياتهم ، كيف لا ومعاليه قد خاطب الشارع مباشرة عن طريق الصحافة التي بدورها رفعت من حرارة الموضوع بحيث إتسعت اصداءه داخل الوطن وخارجه

ان من نافلة القول التأكيد بأننا لا نقبل بل نرفض رفضاً مطلقاً في أن يكون دوائنا ضار وغذائنا ملوث وفاسد ومسرطن كما أننا لن نقبل بل ونرفض ان يكون بيننا حيتان ومافيا ودينوصورات تستغل مواطنينا الطيبين في صحتهم وقوت يومهم انطلاقاً من مقولة الحسين والتي اصبحت شعاراً يردده جميع المواطنين بالأفتخار بان الانسان هو اغلى ما نملك ، ان ماقاله وزير الصحة يجب ان لا يمر بدون مساءلة بحيث يتوجب علينا ان نفتح ملف الدواء من اوسع ابوابه عن كيفية استيراده وكيفية التأكد من صحة مواصفاته وصلاحيته وكيفية طرح عطاءاته وتسعيره بل وكيفية تخزينه كما يتوجب علينا ان نفتح ايضاً ملف الغذاء المستورد بجميع اشكاله وصوره وانواعه وعن مدى صلاحيته وجودته وفائدته الغذائية كما يتوجب ان ينسحب ذلك على الادوية الزراعية المستوردة بحيث لا يتم دخولها الى بلدنا الغالي الا بعد التأكد من عدم ضررها للإنسان بعد رش المزروعات بها .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

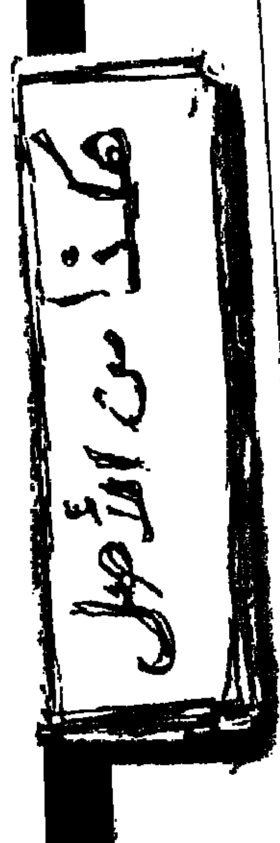
لقد اكد دستورنا الاردني على ان الوزير هو المسؤول عن تصريف جميع شؤون وزارته وانطلاقاً من ذلك فانني اتوجه لمعالي وزير الصحة بالاستفسارات التالية :-

١- مادمت قد وجدت وزارة الصحة خربانة فلماذا سكت ثمانية اشهر دون ان تقوم بعمل شيء ملموس لوضع الامور في نصابها الصحيح .

٢- لماذا لم تستعمل الصلاحيات التي أناطها الدستور والقانون بك ، اقصد بذلك قانون الصحة العامة والذي يرقى في شدة مواده القانونية حزماً وعفويه الى مستوى القوانين العرفية .

٣- لماذا لم تتخذ اي اجراء تصحيحي للتسيب والاهمال والتلاعب من الموظفين في بعض الاقسام والادارات في وزارة الصحة وذلك عن طريق تشكيل لجان تحقيق وبالتالي اقصاء من يثبت فساده او تحويلهم للقضاء حسب الاهمية

٤-لماذا لجأت الى صحيفة اسبوعية محلية مع ان اهمية الموضوع تتطلب عقد مؤتمر صحفي تشارك فيه جميع الصحف الاردنية يومية



كانت او اسبوعية حيث يتم بسط الصعوبات والمشاكل التي تعترض عمل الوزارة اضافة الى اعطاء قائمة بأسماء الادوية الفاسدة واسماء المستودعات والاشخاص والصيدليات التي تتعامل بها اضافة الى الاسعار الباهظة التي تعجز غالبية جيوب المواطنين عن دفعها وتحملها وكذلك الامر بالنسبة للاغذية المسرطنة .

٥- وما دام معالي الوزير يلعن اليوم الذي دخل فيه الوزارة فلماذا لم يلتزم بمستشفاه فقط طبيباً، وجراحا مبيناً للرأي العام عدم قدرته على تحقيق واجباته الموكولة اليه بموجب الدستور والقانون والمتمثلة في المحافظة على صحة جميع المواطنين

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد شكلت الحكومة لجنتين احداهما للامور الصحية والدوائية والاخرى للغذاء ومع تقديري البالغ للحكومة على هذا المسعى وذلك بغية الوصول الى الحقائق التي يجب ان يعرفها كل مواطن فأنني اقترح تشكيل لجنتين اخريين يقوم مجلس النواب بتسمية اعضاء كل لجنة من خبراء محايدين احداهما تختص بموضوع الغذاء والاخرى بموضوع الدواء .

حيث يكون من مهام اللجنة الدوائية ومن خلال التعاون والتنسيق مع لجنة الحريات واللحنة الصحية التحقيق في امور الدواء ومدى صلاحيته وفاعليته واسعاره وصولاً الى اسماء المتعاملين بالادوية الفاسدة وكذلك الصيدليات التي تستغل المواطنين بفرض تسعيرة اعلى مما تحدده وزارة الصحة .

أما اللجنة الثانية ومن خلال التنسيق والتعاون مع كل من لجنة الحريات واللجنة الصحية فتقوم بمهمة التحقيق في كل ما يتعلق بأمور الغذاء المستوردة من لحوم وغيرها من انواع الاغذية الاخرى شاملاً ذلك مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري واسماء المستوردين وطرق تخزينها ونقلها وصولاً الى المستهلك .

كما انني اطالب بتحويل كل شخص او مستورد فرداً كان او شركة او مستودع او مصنع ثبت تلاعبه نتيجة للتحقيقات المذكورة آنفاً للقضاء لينال العقاب الرادع على ما اقترفه من جرائم في حق الوطن والمواطن امتثالاً لقوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وتحقيقاً لقول الحق عز وجل ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب كما انني اطالب بتحويل اي موظف عام وفي اي وزارة او دائرة او مؤسسة رسمية ثبت تواطئه مع الغير فيما اوكل اليه من مهمات تتعلق بالرقابة على الغذاء والدواء حيث مواصفاته وصلاحيته وجودته وفائدته للاستعمال البشري الى قضائنا الاردني العادل لينالوا جراء ما اقترفته ايديهم من جرائم ترقى الى مستوى الخيانة العظمى .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان خير ما اختتم كلمتي هذه هي مقطع من خطاب القائد الباني في عيد الجلوس واليوبيل الفضي بتاريخ ١٩٧٧/٨/١١ حيث اقتبس مايلي :-

عبر مسيرتنا الطويلة امنا ان الفرد الاردني اساس هذا المجتمع ومنطلق تطوره النفسي والفكري والاقتصادي والحضاري وهو الامل الذي يجب ان تبدأ عنده عملية التغيير

والتطوير . من هنا كان توجهنا للفرد ، فوجهت الدولة جهودها اليه في التعليم والتطبيب والخدمات وفتحت امامه فرص النمو الحر المتفتح وأمنت بحقة في المبادرة الاقتصادية والاجتماعية كقاعدة للتطور الشعبي الشامل ... إنتهى الاقتباس .

وختاماً لا يسعني الا ان اضرع الى العلي القدير ان يحمي اردننا الغالي اردن الحسين من كل شر وان يبقى مجتمعنا الاردني مجتمعاً معافى في صحته وغذائه متماسكا متحاباً في جميع ابناءه ، مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضوا تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى))

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتة

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور عبد الحافظ الشخانبه ليس جاهزاً لالقاء كلمته ، لذلك الكلمة الآن للسيدة توجان فيصل ، يتلوها السيد خليل حدادين .

السيدة توجان فيصل :

دولة الرئيس ، زملائي الكرام

هذه سابقة ليس لها مثيل في تاريخنا السياسي ، وبادرة قام بها مسؤول في السلطة التنفيذية على أعلى درجات المسؤولية ، وموقفنا من هذه البادرة سيحدد الكثير من معالم مسيرتنا الإصلاحية السياسية والادارية والاقتصادية ، وموقفنا كنواب بالذات سوف يحدد الكثير من معالم حياتنا الديمقرطية ومكانة تجربتنا ودرجة ثقة الشعب بها وبنا ودرجة احترام العالم لهذه التجربة .

المألوف عندنا حتى الان ان يلاحق النواب السلطة التنفيذية وان يجدوا او يجتهدوا في الوصول الى المعلومات والى الدليل والى الحقيقة التي تساعدهم على اداء دورهم كجهة رقابية تحاسب الحكومة على أدائها ، ولوضع يدهم على جوانب الخلل التشريعي لتطوير التشريعات التي هي عماد سلامة الأداء في كافة مؤسسات الدولة ... ومقابل هذا المألوف ايضاً ان تتهرب الحكومة وتخفي المعلومة وتنكر وتتنصل ..

فهل هذه هي الصورة النموذجية للديمقراطية وهل تحقق أدنى درجة من العلاقة الحضارية بين السلطتين ؟ وهاهو احد وزراء الحكومة يبادر الى كشف ما نحتال نحن ونجد ونجتهد لنعرف بعضه ، يكشفه بضربة واحدة ... فكيف تعامل بعض الزملاء النواب مع هذا الكشف ؟ بعضنا بارك وسارع للمشاركة في تبين الحقائق وتحديدها وتصنيفها لوضع الحلول العملية الناجمة والعقوبات الرادعة .. اما بعضنا الآخر فلجأ الى لوم وزير الصحة ، وتعدّى البعض اللوم وتجاوزوه إلى الإتهام فبماذا لام زملائي الكرام وزير صحتنا الاكرم ؟

لاموه لأنه ليس خبيراً في القانون ، مع ان ما قاله عن غياب التشريعات ليس كله خطأ ، فالتشريع الناقص كالتشريع مع الغائب والتشريع المجمد غير الفعل أسوأ من الاثنين لأنه ليس فقط دليل مصور بل هو دليل فساد وقد ثبت نقل التشريعات لنا وللحكومة مما وصل إلى ايدينا من معلومات ووثائق خلال الايام القليلة الماضية ، واضطرت الحكومة لاصدار انظمة صحية جديدة اليوم لتفعيل قانون الصحة والنظام ، زملائي الكرام ، جزء من التشريع ، وغيابه دليل على نقص التشريع ، فهو ألة وآلية

هكذا من الأصل

تفعيل القانون وتطبيقه .

وبعض زملائي لاموا الوزير لانه ليس إدارياً متمرساً ، وهو لم يقل أنه كذلك ولم يختر نفسه وزيراً بل اختاره دولة رئيس الوزراء وفصل البعض في لومه فقال ان غياب خبرته الادارية في العمل الحكومي بالذات وقلة معرفته بالبيروقراطية وعدم تعوده على الصبر على حبائلها التي لاتنتهي كانت وراء ثورته تلك على ما هو قائم ومألوف ومقبول لمن سبق ... وأنا يا زملائي الكرام أرى في افتقار الدكتور عبد الرحيم ملحس للخبرة الادارية الحكومية ميزه وليس عيباً ، فالنتيجة كانت ان الوحيد في من تولوا هذا المنصب الوزاري من لم يكتسب بالتدرج وعلى مدى سنوات الخدمة الحكومية والتدرج في مناصبها والتقلب بين طقوسها وأمزجتها والخضوع لمتطلباتها ... لم يكتسب مناعة ضد الانفعال او الغضب او حتى الدهشة لدى رؤية الفساد ، هذه المناعة التي لا يبقى في كادر الحكومة من لا يكتسبها ، بل يقضي ، وظيفياً ، في أوائل خدمته من افتقد هذه المناعة وتدفن ذكراه غير مأسوف عليها ودون ان يدري أحد أنه معنى لأنه لم يتأقلم مع الروتين والبيروقراطية والفساد .

فنحن الذين نملك الخبرة الإدارية الحكومية نبدو امام معالي وزير الصحة كمن نشأ وترعرع في بيئة ملوثة فاكتسب مناعة ضد المرض ، بينما هو أصابته الحمى وارتفعت حرارته بما لا يحتمله برودنا المتجذر حين تعرّض لجراثيم الفساد الاداري والمالي .. فهل نقول ان الخطأ يكمن في حالة غياب الجراثيم وليس في حالة كثرتها وتكاثرها إلى حد ان لا يعيش وسطها سوى أصحاب المناعة القصوى المكتسبة من إدمانها بالخبرة والتكرار والتعود !!!

ولنقل ان معالي الوزير ليس قانونياً بارعاً وليس إدارياً محترفاً أفلا نقبل ما كشفه لنا على أنه شهادة شاهد عيان ؟ وهل لدينا من شهود الحق الذين لا تحركهم مصلحة ولا غاية فائق حتى نرد الوزير !!

ونلوم معاليه لأن الفساد اغضبه الى حد الخروج عن بعض لباقات الحديث .. وأنا مع زميلي الكريم الذي قال انه يرفض ان تقوم الحكومة بالرفش في بطن احد ، واذ اذكره بأن قول الوزير هو صيغة كلامية فقط لا ولم يتبعها اي فعل وتنفيذ ، فإنني اتمنى ان يبدي زميلي الكريم ذات الحماس حين اعرض قريباً حالات رفش حكومي حقيقية وليست مجازية ، وهو ليس رفشاً لحيتان تبلع قوتنا وعرق جبيننا وصحتنا ولكن رفش لصغار السمك الذين لم يسيئوا لاحد ولم تثبت عليهم تهمة وبعض زملائي يلومون معاليه لأنه أظهر الكثير من الخطأ ولكنه لم يصلح كل شيء ، ما اظهره وما لم يظهره ، متناسين ان أحداً لم يتعاون معه وان قوى عديدة من داخل وخارج الحكومة ومن داخل وخارج وزارته كانت تضغط باتجاه ايقاف اي فعل لدرجة انها ضغطت باتجاه ايقاف تطبيق القانون وتنفيذ حكم المحكمة !! وأسأل زملائي هؤلاء من منا نحن النواب اصلح كل ما وصل اليه من فساد ، ومن منا وجد الوقت ، او حتى سيجده خلال السنوات الأربع القادمة ، لبحث او طرح جزء من الخطأ والظلم والفسادر الذي يضلنا يومياً .. فهل نبدأ بلوم من يقف الى جانبنا في الكشف والاصلاح أم نشد على يده في وجه من يعيق عمله كما يعيق عملنا تماماً !!

لقد جربت كل محاولات التشكيك في صدق أقوال الوزير وكذلك محاولات التشكيك في سلامة عقله وصواب حكمه ، وفشلت ، فالبينات التي وقعت تحت ايدينا خلال الايام القليلة الماضية تثبت صحة ما ذهب إليه وأكثر .. فكيف نتعامل مع الوضع ؟ هل نترك الحكومة لتصلح الأمر بمعرفتها ؟؟ وهذا جائز وهو الاصح ، لان الحكومة هي المعنية بادارة وزاراتها وليس للسلطة التشريعية ان تحل محلها وتتعدى على صلاحياتها ودورها .. ولكن أية حكومة ؟؟ هذا هو السؤال الفصل في هذه القضية ، وذلك ان دورة مجلس النواب العادية الحالية ستنتهي في غضون شهر ، وأية دورة استثنائية قد لا تملك الدخول في هذا الموضوع لتحديد مواضيعها ، كما حدث في دورات استثنائية سابقة لمجلس النواب السابق .. أي اننا باختصار ، كممثلي للشعب ، قد لا نكون قادرين على متابعة ما تفعله او ما لا تفعله الحكومة بعد شهر من الزمان ولا نستطيع ان نحدد ما إذا كانت تصلح وتعالج أو تقوم بتغطية الموضوع وتخليص رقاب الحيتان ..

زملائي الكرام ، قبل ان ندير ظهورنا للحكومة علينا ان نعرف ما إذا كانت قادرة على حماية ظهورنا التي هي ظهور الشعب ، وعلينا ان نستشرف صورة مايمكن ان يجري وراء ظهورنا ..

فماذا فعلت الحكومة منذ ظهور هذه القضية حتى نستشرق مايمكن ان تفعله لاحقاً :-

اولاً : معالي وزير الصحة أثار الموضوع الذي صدمنا وهزنا وصدم وهز الشارع الاردني بأكمله ، أثاره مع الحكومة منذ اشهر ، وبهدوء وروية وصبر ، ولم يسارع الى الصحافة في اول يوم للتشهير بالحكومة كما يشاع عنه ، فماذا فعلت الحكومة .. حسب كلام الوزير رئيس الحكومة حاول ((تهدئة اللعب)) .. وحسب الواقع الملموس في عدم اتخاذ الحكومة اي اجراء فالحقيقة بدون المجاملة التي اضطر اليها الوزير في صيغته هذه الحكومة لم تفعل شيئاً ولم تكن تريد ان تفعل شيئاً مما اضطر الوزير للاستقالة مرتين ، ولم يمنع الحكومة من قبول استقالته بسرور سوى كونها تخوض امتحانين صعبين هما الثقة ثم الموازنة ، وكانت فرحتها ضعيفة لا تحتمل اية هزة اضافية .. وكلنا توقفنا ، بل ان مصادر حكومية كانت قد بدأت تسرب ما يؤيد توقعناه ، توقعنا تعديلاً وزارياً يطوي صفحة الوزير وكل ما كشفه ..

ثانياً :- عندما سأل مجلسنا الحكومة عن حقيقة الامر وطلب مناقشة الموضوع بادرنا معالي نائب الرئيس بالاشادة بصورة الحكومة وأدائها في مجال الصحة الى حد ادعاء نموذج مثالي لا يصدقة حتى الطفل حيث قال : ان ليس في الاردن من يحتاج العلاج ولا يحدث في الداخل والخارج !! فهل هذا موقف مصارحة يوحي بامكانية الاعتراف بالخطأ وعلاجه أم موقف تخندق واصرار على الخطأ الى درجة تستغفل نواب الأمه وتستخف بعقولهم كما تستخف بعقول المواطنين الذين يحتاجون العلاج من سنوات ولا يجدونه ..

ثالثاً : هل يمكن ان نركن الى مصداقية حكومة ، والى صدق ما ستعلنه علينا من اجراءاتها الإصلاحية او التطمينية بعد ان رأيناها

ترسل وزير الصحة مخفوراً بنائبي رئيس الوزراء الى التلفزيون ليدلي ببيان مكتوب له ، ويعاد تسجيل مقابلة ثلاث مرات لأن ما قاله ، رغم التعليمات والتحديات المكتوبة أمامه ، لم يرضى نائبي الرئيس وهما لا يزيدان كونهما وزيرين مثله ؟؟

رابعاً : هل نأمن على صحتنا في حين ان وزير التموين أطعمنا وسقانا الحليب الفاسد الذي أسماه هو بنفسه (عوري) وقامت لجان صحية متخصصة بفرز هذا العوري عن بقية الحليب للحفاظ على صحتنا .. وحجته في سقايتنا (العوري) ان حوادث تسمم لم تظهر بين الناس لتناولهم بقية الحليب .. فهل كانت بقية الحليب سليمة ؟؟ أم كانت على درجات متفاوته من الفساد وكنا فئران تجارب دون ان ندري ؟؟

خامساً : وهل نأمن للحكومة ولوزير تموينها ونصدقها فيما تقول ووزير التموين لم يصدق مجلس التموين الذي هو مجلس الاستشاري الرسمي والشعبي وقد كنت عضوة فيه الى حين دخول البرلمان حين لم يصارحه بأنه كان بأمكان الحكومة رد كامل شحنته الحليب لأن في شروط العطاء بنود تبيح له ردها من مثل عدم زيادة نسبة الاوكسجين عن ٥٪ ووقد بلغت هذه النسبة في البضاعة المستلمة ٢٠٪ منها ايضاً سلامة العبوات ، وتثقب العبوات دليل على عدم صلاحيتها .

سادساً : هل نؤمن الحكومة على صحتنا وهي تفاخر بأنها استلمت رسائل شكر من الشركات الصانعة للانسولين لاكتشاف مختبراتنا دون [illegible] مختبرات العالم اخطاء في [illegible] مختبراتنا لا تملك امكانيات فحص الأنسولين ، والأنسولين الفاسد في الاسواق وايضاً في القطاع العام تصيب المرضى بغيبوبة – ولا يخفى على العارفين في القطاع الصحي أخطار الغيبوبة التي تصل الى حد إتلاف خلايا الدماغ ، وقد وصلني علم بحالات مرض لم يفيقوا من هذه الغيبوبة .

سابعاً : هل نأمن على سلامة الخضروات التي لا نملك غيرها إذا امتنعنا عن اللحمة والجبن والبقول والحبوب لثبات فسادها في تقارير موجودة في وزارة الصحة ، هل نأمن على سلامة هذه الخضار في حين ان تقرير إدارة الاغذية السويدية الموجود نسخه منه في وزارة الصحة اشار إلى وجود ملوثات ومسرطنات فيه دفعتهم لاتلاف الشحنة التي صدرناها اليهم .. لم يصدروها لغيرهم اتلفوها والتقرير موجود ومقفل منذ سنوات ، فهل يلام وزير الصحة ويتهم بتخريب اقتصادنا وأسواقنا ، ام نحاسب الحكومة ووزراء الصحة والتموين والزراعة الحالين والسابقين لإغفال هذه الدرجة العالية من السمية في خضارنا .

ثامناً : وهل نأمن الى ان الحكومة تقينا المسرطنات بينما المواد المسرطنة تمر بتواطىء واضح من وزارتنا ودوائرنا الرسمية .

فالتموين ينكر وجود الحشرات في القمح الذي تستورده وتلجأ إلى تبخيره مما يزيد من المبيدات المسرطنة فيه إضافة إلى كفاية التبخير لقتل الحشرة فقط ولكن عدم كفايته للقضاء على إفرارزاتها المسرطنة ، خاصة الحشرة المعروفة باسم Tripolium . وكذلك المسرطنات في المضافات الصناعية التي تأتي الى الجمارك في براميل بدون تفاصيل مواصفات وتتبرع دوائر الجمارك عندنا بوضع مواصفات عليها لم ترد في العبوة وانما في فاتورة التاجر .

تاسعاً : وهل نأمن للحكومة وهي تسلم ، ومنذ سنوات ، وبمعرفة وزرائها المعنيون بشأن الصحة والغذاء كافة ، تسلّم البضاعة للتاجر قبل ظهور نتائج فحصها مقابل تعهد بعدم تصريفها ، وحين يصرفها التاجر تعاقبه بغرامة زهيدة ليس إلا .. وتدعي بعد هذا ان لا مافيا ولا حيتان ، وان تشريعاتها جامعة مانعة وان رقابتها صارمة .

الا نتمنى هنا لو ان تشريعات الحكومة اجازت للوزير حق الرفش الذي هو اعدل الف مرة غرامة لا تزيد على مئة وخمسين ديناراً يدفعها حوت استشرى بالاتجار على صحتنا وحياتنا ؟

عاشراً : وهل نأمن حتى لإنتاج مصانعنا حين يصرح لمصانع الغذاء هذه من وزارة الصناعة والتجارة ومن امانة العاصمة دون البلديات دون شروط اجازة من وزارة الصحة ودون اية اشتراكات صحية بدءاً بوجود مختبر في المصنع وانتهاء بالمام العمال بأبسط قواعد النظافة .. وهل نأمن لرقابة الاطباء العاملين في الامانة حين يصل الامر بأحدهم ان يصرح أمام مندوبة وزارة الصحة في أحد مصانع حلويات الاطفال التي تنغل بالصراصير بقوله : وما الخطأ في وجود ١٠ – ١٠٠ صرصور في مصنع غذاء ؟ فهل هذه مواصفة جديدة لنسبة الصراصير في الغذاء اعتمدتها الأمانة ؟

وكيف يتم عد الصراصير كي لا تتجاوز المئة ، هل يتم ترقيمها ودمغها ؟

زملائي الكرام .. لو سمح الوقت لاوردت بدل الاسباب العشرة لعدم اطمئناني للحكومة وأدائها عشرين وثلاثين ومئة مبنية على ما شاهدت و سمعت ورأيت وعلى ما عرفت من تقارير رسمية موثقة اطلع عليها العديد من زملائي ..

ولكننا لسنا في مجال المحاسبة بل الاصلاح ، والاصلاح يستلزم ان تأتينا حكومة نأمن لأدائها حكومة لم تساهم في هذا كله ولا تحمل شيئاً من وزره فهي وحدها القادرة على الاصلاح وهي وحدها التي تجرؤ عليه .

فلا يقل يا زملائي الكرام ان تصبح الحكومة هي الخصم والحكم .. فالنتيجة معروفة فحكمها سيكون بالبراءة لنفسها ولو غرقت يداها في دماءنا ودماء أطفالنا .

زملائي الكرام .. أنا أم قبل ان أكون نائبه ، ولكنني حين اصبحت نائبه تجاوزت أمومتي لأطفالي الثلاثة الى ما يزيد على مليون ونصف طفل من أبناء هذا البلد .. فماذا أقول للأمهات اللواتي سيأتيننى مسائلات عن غذاء ودواء أطفالهن بعد شهر من الآن ، حين لا أعود أملك ان اتابع وألاحق الحكومة في غياب انعقاد هذا المجلس .

وكيف اطمئنهن وأنا نفسي غير مطمئنه ؟

زملائي الكرام .. أناشد فيكم أبوتكم قبل ان أناشد شرف الدور الذي أناطه بكم هذا الشعب ، ان تؤيدوني في حجب الثقة عن هذه الحكومة ، رغم الاحترام الذي نكنه لاعضاءها كأشخاص ، فلا شيء يرق الى مستوى الامانة الملقاة على عاتقنا في ان نعيد الاطمئنان الحقيقي الى نفوس امهات وأباء هذا البلد ، فحتى سيدنـــا موسى طالب ربه بالبينة لا

هكذا من الأصل

مكذباً ولكن كما قال عليه السلام ((ليطمئن قلبي)) .

و اناشدكم ان نتوجه معاً إلى قائد البلاد جلالة مليكنا المفدى بطلب تكليف من لا ترقى الى أدائهم أية شبهه او يشوبه ظن ، من خيرة أبناء هذا الوطن الذين عرفناهم عند الخدمة وافتقدناهم عند الغنم فقط لنضع فيهم ثقتنا وثقة الشعب ونأتمنهم على صحة وحياة أطفالنا ، وننصرف الى بيوتنا آمنين وبضمائر مستريحة .

حفظ الله هذا البلد وحفظ لنا جلالة مليكنا ذخراً وملاذاً في الملمات ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيدة توجان ، السيد خليل حدادين والذي يليه السيد عبدالله اخوارشيده .

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان قضايا الفساد في الدواء والغذاء التي طرحها معالي وزير الصحة كانت وما زالت حديث الغالبية من شعبنا وصحفه ، ولا اظن ان ما تطرق له بعض النواب في كلماتهم في جلسات الثقه والميزانيه عن الفساد ، كانوا يقصدوا به الفساد على سطح القمر ، وان ما صرح به معالي وزير الصحة .والذي نعتبره صرخة ضمير اطلقها معاليه عندما لم يستطع الاصلاح للحد الذي كان يتوقع ويتمنى لما لاقى من صعوبات وعراقيل داخل وزارته وخارجها رغم كل القوانين والانظمة التي تخوله الصلاحيات للحفاظ على الصحة العامة

دولة الرئيس

مع ايماننا بدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وحقه في الربح المشروع والنمو وذلك حقا طبيعيا له فيجب ان يرافقه مقابل هذا الحق التزاما حقيقا بالمصالح الوطنية العليا وبالتالي سلامة المواطن في غذائه ودوائه .

حيث انها من المسائل الاساسية والحساسة والتي تمس حياة ابناء الوطن جميعا الى الحد الذي يعتبر معه ان اي تلاعب في كمية ونوعية استيراد هذه المواد هو تلاعب خطير يمس امن البلد واستقراره .

ومن هنا نجدد الدعوة والتحذير من سياسة الحكومة في التمادي في الخصخصة وعلى الحكومة ان تبقي الخدمات الاساسية والمواد الرئيسية والاستراتيجية في يد القطاع العام للحفاظ على النوعية والسعر المعقول .

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

و بعد ان بين معالي وزير الصحة في كلمته الفساد في الغذاء والدواء وبعد الاستماع في لجنة الحريات الى العديد من الخبراء والمسؤولين الحاليين والسابقين ورداً على الذين يقولون ان الشركات الصانعة الاجنبية تحترم سمعتها ولا يمكن ان تصدر لنا الدواء المخالف للمواصفات نجد ان مختبر الرقابة الدوائية عند انشائه عام ١٩٧٩ مع تواضع قدراته الفنية والآلية في ذلك الوقت كان قد وجد ان ٣٥٪ من العينات مخالفة للمواصفات ، وعند شعور الشركات الاجنبية الصانعة للدواء بأن مختبر الرقابة الدوائي الاردني تطور ، تدنت نسبة

المخالف للمواصفات من العينات المفحوصة الى ٤٪ .

دولة الرئيس

الزملاء المحترمون

ان ما هو معروض امامكم يحتم فتح ملف كل ما يتعلق بصحة المواطن . فالدواء واسعاره والمستشفيات الخاصة والعامة وكلفة العلاج والعمليات والخدمة الفندقية فيها كلها امور لا بد من مراجعتها وتصويب اوضاعها بعد ان كل المواطن من التذمر وعدم القدرة على ثمن الدواء واجور العلاج مما يقودنا الى المطالبة بالاسراع بتشريع قانون التأمين الصحي الشامل وقانون منع الاحتكار لرفع المعاناة عن كاهل المواطن .

ان ما نحن بصدده اليوم يجب ان لا نمر عليه مرور الكرام والذي يمس صحة المواطن وجيبه وعلى ممثلي الشعب في السلطة التشريعية وعلى السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة والسلطة القضائية ممثلة بالنائب العام ، العمل بكل جدية للوصول الى الحقيقة واطلاع الشعب عليها ومحاسبة كل من تثبت ادانته واذا تبين ان هناك قصورا من الحكومة فنواب الشعب مطالبين باعادة طرح الثقة بها .

وفي الختام فانني اثمن شجاعة وانتماء ووطنية معالي وزير الصحة وحرصه على صحة المواطن وامن واستقرار الوطن .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لك ، السيد عبد الله اخوارشيده والمتكلم الذي يليه السيد على الشطي .

السيد عبدالله اخوارشيده :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس الزملاء الافاضل

السلام عليكم مجلساً وحضوراً ورحمة الله وبركاته .

اعتذر سلفاً بشدة الاقتضاب والاختصار الذي تتصف به كلمتي ايها الاخوة لا اريد الخوض في تفاصيل شتى قد تأخذ صفة التكرار والاطالة المعادة لما وضحه الاخوان .

لذلك فانني أوجز رأيي فيما سمعنا وقرأنا ان قوانين وانظمة وزارتي الصحة والتموين يجب ان تحدث لوجود ثغرات والدليل اختلاف الأجتهادات والتفسيرات .

كما وان تشتت اجهزة الرقابة الدوائية والغذائية وتوزيع ادوار المراقبة على اجهزة متعددة مما يحبط عمل الاجهزة وعدم فعالية وصراحة قراراتها .

كما وانني لا اقتصر في هذا على هذين المرفقين الهامين الصحة والتموين وانما هنالك ثغرات في كثير من قوانين وأنظمة وزارات ومؤسسات هامة اخرى لها مساس بمصالح المواطن والدولة على حد سواء في حسن ادارة الوزارة او المؤسسة ونزاهة واستقامة الاجهزة العاملة فيها ولذلك فيجب سد كل الثغرات وعلى كل مسؤول التقدم بأقتراح التحديث الذي يسد هذه الثغرات ويضمن سلامة القرار العادل .

لذلك فانني اتجاوز عن كثير من التفصيلات وأقول ان هذا الوزير الذي خرج

هكذا من الأصل

من رحم هذه الحكومة بسابقة يسجل بتصريحاته موقفاً لصالح هذه الحكومة او ضدها سواءاً شاء ام لم يشأ سواء بلغ الكمال بتصريحاته او انها مجرد اشارة تنبيه لبعض مواقع الفساد والجشع والغش وله منا في الحالين كل الشكر والتقدير على هذا الاختراق الجسور

وهنا اجد ان الوقت قد حان لتعاون السلطات الثلاث تعاوناً وثيقاً وأن تحدث بعض القوانين والانظمة أو وضع قوانين جديدة ان اقتضى الأمر وهذه مسؤولية مشتركة لا مناص للتهرب منها ابداً .

ومن هذا المنطلق فانني اوجز واقول اني ارى مايلي :-

اولاً : استجابة لهذه القضية المثارة أمام المجلس النيابي فانني أرى تسمية الأسماء بوضوح وان يتم التحقيق معهم فوراً بوقائع محددة وان يتحمل الوزير مسؤولية اثبات الأدانة بما يملك من وسائل وهنا يجب ان يعلم المسؤول والمواطن بان الديمقراطية تعنى حقوقاً متبادلة لا يمكن التساهل فيها ابداً .

وقد اصبحت القضية قضية وطنية .

ثانياً : ان يطلب من النيابة العامة او محكمة امن الدولة تشكيل هيئات تحقيق فورية من جهازيهما لتتولى تحديد المسؤولية القانونية باسرع وقت ممكن لما يحال اليها .

ثالثاً : وعطفاً على ما ذكرته اعلاه ومن موقع امانة المسؤولية فانني ارى اعادة تشكيل لجنة هذه الحكومة بما يضمن لها دعماً برلمانيا اقوى مستجلاً احترامي لأشخاصها وجهودهم [illegible]

وذلك لتتمكن من ان تنهد في عملها بطريقة انجح ، قبل ان يدب الجمود في اجهزة الدولة وتبقى رهينة السؤال والحوار عليه والتصريح والأستجواب والمناقشة والاشاعات هو شكل خطير لا نرضاه ونحن نجبر عليه احياناً قسراً وعلينا اجهزة حكومية ونواباً شعب ومواطنين أن نسعى لأ مثل السبل لحفظ مسيرة بلدنا الكريم واستمرار امنه من كل الجوانب في ظل البيت الهاشمي الكريم .

والله من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً لك ، السيد علي الشطي يليه الدكتور مصطفى الشنيكات .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين

دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد أطلعنا وأطلع معنا العديد من ابناء شعبنا الوفي على تصريحات معالي وزير الصحة الاخيرة حول فساد الاغذية والادوية التي يتناولها المواطن في بلدنا وما اثارته هذه التصريحات من ردود فعل متباينة ، وما احدثته من خوف وقلق لدى المواطنين وعدم اطمئنانهم لما يتناولونه من غذاء ودواء .

كما استمعنا قبل ايام الى حديث الوزير نفسه عن الموضوع ذاته ، والذي أزال جزءاً

كبيراً من الغموض والتشويش الذي نتج عن تصريحات الوزير الصحفية وان هذا الحديث ساهم الى حد كبير في كشف بعض الحقائق المتعلقة بالموضوع والتي نبحث عنها ، رغم ان الحديث تطرق الى مخالفات يحصل بعضها الآن وبعضها الآخر حصل في عهد حكومات سابقة .

كما تحدث معاليه عن ضعف الرقابة وعن نقص الاجهزة المخبرية وعن قصور القوانين والتشريعات وعن جشع بعض التجار والمستوردين ، وتحدث كذلك عن مخالفات عديدة في مجال الصحة والدواء والغذاء وظني بأنها كفيلة بان تحيل كل المتورطين فيها الى القضاء لكي ينالوا جزاء ما يستحقونه .

ان مصلحة الوطن وصحة المواطن يجب ان تأتي في المقام الاول في كل حساباتنا واجتهاداتنا ، واجتهادي ان تصريحات وزير الصحة قد جاءت انطلاقاً من انحيازه لمصلحة الوطن وصحة المواطن ، لذا فانه بات من حق هذا المواطن ان يعرف كل الحقائق المتعلقة بموضوع صحته وغذاءه .

ولكن أيها الاخوة اسمحوا لي ان اقول لكم بانها لبادرة جديدة بل وغريبة ان يقوم أحد المسؤولين الكبار في جهازنا التنفيذي وهو على رأس عمله هذا الجهاز الذي عودنا دائما على تلميع صوته ، وانه دائما على حق ، حتى ولو كان خطأه واضحا وضوح الشمس ، أو حتى لو كان هذا الخطأ قاتلاً بحق المواطن المسكين الذي هو غالبا على باطل أو أنه هو المخطيء .

ان هذا الحدث جاء ليعلن حق المواطن وجاء ليكشف غطاء ثقيلا تخفى تحته متاجرون بارزاق وحياة المواطن المسكين لسنوات طويلة ، وجاء كذلك ليؤكد بان ما حصل لا يمكن احتماله ولا يمكن السكوت عليه بعد الآن .

لقد كان الحدث واضحاً بان الحد تجاوز القدرة على متابعته او الوقوف عليه او التخاطب معه بسلطة او قمع او اتخاذ اجراءات ما ، لانه كما قيل ان هنالك حيتان اينما ولينا وجوهنا ليس في هذه القضية بالتحديد ولكن في قضايا كثيرة لم يحاسب اصحابها حتى الآن ، واذا أردتم المزيد من المعلومات عن هذه القضايا الكثيرة فاذهبوا الى الاغوار والى مراكز تسويق المنتوجات الزراعية واسألوا عن المتاجرين بأرزاق منتوجات المزارعين من تجار وغيرهم .

واسألوا كذلك عن الحيتان وعن مصاصي الدماء الذين استولوا وما زالوا حتى الآن يطاردون مواطني الاغوار الغلابى في أرضهم وفي ماءهم وارزاقهم .

دولة الرئيس ،الزملاء النواب الكرام ،

ان ماقاله معالي الوزير لم يأت من فراغ ولم يكن نزوة يريد منها الظهور والبروز حتى يشار اليه بالبنان ، فمركزه وهو وزير للصحة يكفيه الظهور والبروز ونشاطه اليومي المشهود له به يكفيه ايضا لان يشار اليه بالبنان ، ولكن غيره الرجل على مصلحة بلده وابناء شعبه جعلته يخرج عن طوره ويبتعد عن سلوك الطرق التقليدية في عرض القضايا والمشاكل المختلفة مما جعل البعض يثور عليه ويقف في وجهه حتى حدا بالبعض ان يتهم الوزير نفسه ،

دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

بالرغم من كل ما ذكرت ، فان مصلحتنا الوطنية فوق كل المصالح ، وان مصلحة ابناء هذا البلد مرتبطة بمصلحة هذا الوطن ، فلا يمكن فصل الاثنان عن بعضهما ، فالانسان أغلى ما نملك ، وان هذا الانسان الذي نعتز به وندافع عنه ، لا يكون حراً كريماً ولا يستطيع الحفاظ على حقوقه ومكتسباته ولا يأمن على صحته وغذائه دون وجود وطن قوي يتمتع بالامن والاستقرار ، يسود فيه القانون وتظهر فيه دولة المؤسسات لتمارس هذه المؤسسات دورها المنوط بها في تطبيق القانون على الجميع دونما استثناء ، والذي أدى عدم تطبيقه بالشكل المناسب في بعض الأحيان الى بروز بؤرة الفساد هنا وهناك ، حتى أصبح هذا الفساد عند بعض الناس أمرا مألوفا ولا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن العيش بدونه .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

ليس الهدف من مناقشة السياسة الدوائية والغذائية هو أن نقف نحن والحكومة على طرف نقيض في هذا الموضوع الوطني الخطير ، بل يجب ان نتعاون نحن والحكومة من اجل ان نصل ويصل معنا كل المواطنين الى الحقيقة التي اصبح الكل يبحث عنها ، فنحن نستطيع ان نتعايش مع أي حقيقة مهما كانت مرة أو مؤلمة ، أما التمادي في التعمية فهذا أمر لا يمكن السكوت عليه .

المهم ان نضع الامور في اطارها الصحيح دون مبالغة او تهويل ، حيث ان كشف الحقائق هو وحده الذي يؤهلنا لتجاوز هذه القضية ، والتأكد من أن غذائنا ودوائنا في مأمن من عبث العابثين وجشع الجشعين .

ان هذا الموضوع لم يكن وليد ساعته ، بل هو تراكمات سنين طويلة ساهم فيها غياب الرقابة الصارمة وغياب التشريعات الرادعة او ضعفها وأحيانا عدم تطبيقها بالوجه الصحيح ، اضافة الى ان هنالك فئة من الجشعين اصحاب النفوس المريضة التي تريد أن تبني امبراطورياتها الاقتصادية والاجتماعية على حساب مصلحة الوطن والمواطن دونما رادع من دين او ضمير أو تقوى الله عز وجل .

لهذا فانه بات من الضروري ان نجعل من هذا الحدث نقطة مراجعة وتقييم لمسيرتنا ، حيث نقف عند العيوب والثغرات ونعمل على تصحيحها وتصويبها مهما كان مصدرها لا ان نمر عنها مر الكرام ، وهذا لن يكون بالكلام والاماني وحدها بل لابد من مجموعة من الاجراءات لازالة الخوف والقلق الحاصلين لدى المواطنين ، ولمعالجة الاخطاء السابقة وتلافي حدوث أي تجاوزات أو مخالفات مستقبلا .

ومن هذه الاجراءات :-

١) العمل على تأسيس دائرة للغذاء والدواء تكون مسؤولة عن مراقبة الادوية والاغذية المصنعة محلياً والتدقيق مع المستورد منها ، وذلك من خلال دمج الدوائر المعنية المتعددة المعنية بهذه القضية واعطاء الصلاحيات اللازمة لانجاح وتطوير عمل هذه الدائرة .

٢) وضع قانون يكفل ضمان الرقابة على الادوية والاغذية بما يضمن عدم وصول الادوية والاغذية الى المواطن الابعد التأكد من جودتها وصلاحيتها للاستهلاك البشري .

بعد هذا وذاك ، فانه ومن اجل الوصول الى الهدف المنشود وبالسرعة المطلوبة فانني

اقترح ، احالة الموضوع الى القضاء الاردني الذي نشهد جميعاً بنزاهته وذلك من خلال تشكيل لجنة قضائية لبحث الموضوع برمته من أجل التدقيق والتأكد مما قيل ومحاسبة كل مسؤول عن التلاعب في مقدرات الوطن وصحة المواطن ان ثبت ان هنالك تلاعب في هذه الامور من أي كان ، وذلك انطلاقاً من حيادية هذا القضاء وتوفر الوقت اللازم لاعمال التحقيق والتدقيق لديه ومن اجل التفرغ لدراسة هذا الموضوع كما ان توفر الخبرة الفنية لدى الجهاز القضائي تجعل منه مؤهلاً لان يقوم بواجباته خير قيام في هذه القضية وغيرها .

على الرغم من ان تحويل القضية الى القضاء لا يعني انتقاصاً من قدرة مجلسنا النيابي للاضطلاع بمسؤولياته تجاه هذا الموضوع أو غيره ، لكن ضيق الوقت لدى العديد من السادة النواب وعدم توفر الامكانات الفنية قد تبطء من سرعة انجاز هذه المهمة الوطنية ، وفي الوقت نفسه اطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق نيابية من اجل التحقيق والتأكد من صحة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع ، وان يكون عملها رديفاً لعمل لجنة التحقيق القضائية ، وذلك حتى يكون للمجلس دور في الحصول على المعلومات والتثبت منها ..

سائلا الله عز وجل ان يحفظ هذا البلد من كل سؤ ومكروه وان يجنبه واهله حقد الحاقدين ومكر الماكرين وعبث العابثين ، وان يديم عليه أمنه واستقراره في ظل قيادته الهاشمية الحكيمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، اخر المتحدثين الدكتور مصطفى الشنيكات .

الدكتور مصطفى الشنيكات :

دولة الرئيس

السادة النواب الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بادىء ذي بدء لا يسعني الا ان اشكر معالي وزير الصحة على اثارته لهذه القضية الهامة كما لا يسعني الا ان اشكر صحافتنا والصحفيين الملتزمين بقضايا الوطن والمواطنين لما اثاروه بصدق وانتماء لهذه القضية .

دولة الرئيس

السادة النواب الافاضل ،،

ليست هذه القضية الاولى والوحيدة التي تتعلق بالفساد في الاردن بملف الفساد له تاريخه الطويل ونستذكر بهذه المناسبة قضايا الفساد المالي والاداري أو المتاجره بالمواد الغذائية والادوية الفاسدة التي حصلت عبر السنين الماضية ومنها ما حصل بالامس القريب باكتشاف جريمة استخدام صهاريج النضح لنقل مادة السمنة من ميناء العقبة إلى تجار المواد الغذائية ومحلات الحلوى واليوم يكشف معالي الوزير عن فاجعة جديدة بانتشار الغذاء والدواء الفاسدين في الاسواق وعدم خضوع تجار هذه المواد للشروط الصحية ، وقصور القوانين والتشريعات في التصدي لهذه المظاهر الخطيرة على حياة المواطنين ان افلات الحيتان وهذه الرموز المستضلة من العقاب الرادع في السنوات الماضية شجعهم وامثالهم بمواصلة ارتكاب الجريمة من أجل الربح الفاحش

هكذا من الأصل

والسريع لتكديس الثروة بطرق غير مشروعة

ايها السادة

ان الفساد لا يهبط علينا من السماء وانما هناك فئات طفيليه عششت بين طيات الجهاز الاداري البيروقراطي وبين افراد المجتمع ... شكلوا حالة من الفساد طالت في زمن ان الاحكام العرفية وانعدام الرقابة الشعبية جملة من القوانين والانظمة التي شكلت ولهذه اللحظة غطاءً قانونياً للكثير من عمليات الفساد والغش والتي يدفع ثمنها الوطن و المواطن .

ان معايير الفساد في هذه القضية والقضايا الاخرى اضافة للجوانب القانونية يجب ان تكون اخلاقية وانسانية .

من هنا فأنني سأتناول قضية الفساد المطروحة أمامنا والتي تتعلق بقوت الشعب ويدونه كقضية إنسانية واخلاقية خطيرة تمس حياة الانسان بشكل مباشر ، ولن أتوقف كثيراً عند اجراءات قانونية متبعة هنا وهناك لان هذه الاجراءات وللأسف تحولت بدل ان تكون اداة وقاية للمواطنين من تناول أغذية وادوية فاسدة إلى وسيلة للتغطية على الفساد والخداع والا كيف نفهم ان تتعالج المميزات في الجمارك والصحة والتموين تختلف في نتائجها عن بعضها البعض كما اشار وزير التموين في المقابلة التلفزيونية التي شاركه بها وزير الصحة ... لا استطيع ان اتصور هذه النتائج المختلفة .. خاصة ان هذه المميزات تعتمد شروط ومواصفات دولية ... ان الاحتمال الوحيد لهذه الاختلافات هو تلاعب الاشخاص القائمين على هذه المميزات بالنتائج خدمة لاغراضهم الجشعة وانفسهم المريضة .

سيدي الرئيس ... السادة النواب الافاضل

إن قضية كهذه لا تحتمل تقديم تنازلات فنحن لا نتحدث عن قضية سياسية او اقتصادية يمكن الوصول الى حل وسط ازائها .. فالمواصفات الدولية تضع حداً فاصلاً بين المواد الصالحة للاستخدام البشري والمواد الفاسدة وعلينا ان نتمسك بالشروط والمواصفات الدولية ... وتقدم لابناء شعبنا غذاءً ودواءً بنفس الشروط التي تقدم لشعوب البلدان الصانعة .

وهذا يتطلب اصدار القوانين والتشريعات والانظمة الخاصة التي تضمن تنفيذ سياسة غذائية ودوائية مطابقة للشروط الصحية ضمن المواصفات الدولية ، وبالاسعار المناسبة مع المراقبة الشديدة وهذا يقتضي ضرورة تطهير الجهاز الاداري من العناصر الفاسدة والمفسدة وتحديده وتطويره ليمكنه من القيام بدوره بشكل صحيح .

دولة الرئيس حضرات النواب الافاضل

كما ذكرت آنفاً فإن الفساد ليس جديداً وهذا البلد والضجة التي احدثتها تصريحات معالي وزير الصحة ناشئة عن كون هذه القضية تتعلق بحياة الناس مباشرة وكونها صدرت من احد رجالات السلطة التنفيذية وهو على رأس عمله .. وهذه بادرة تحدث لاول مره في بلدنا واننا نشد على يد معالي الوزير وندعوا الجميع للوقوف الى جانبه حتى يتحول موقف الوزير

إلى عرف وتقليد يقتدى به الآخرون في السلطة التنفيذية ونطالب الحكومة في الكشف عن اي خلل او فساد في اجهزتها المختلفة ... اننا نحي معالي الوزير ونثمن له موقفه ونقدر عالياً الروح الوطنية والانسانية والشعور بالمسؤولية التي يتمتع بها معالي الوزير

ونقول للحيتان وانصارهم ان الوزير لا يقف في هذه القضية لوحده فالأغلبية الساحقة من شعبنا تقف الى جانبه وإلى جانب كل الشرفاء والمنتمين لوطنهم وشعبهم .. ونقول للحيتان وأنصارهم ان هذا الشعب لم يتحول إلى اسماك يسهل على هؤلاء الحيتان ابتلاعها ... فشعبنا الاصيل قادر على مقارعتهم واجتثاثهم واحقاق الحق وإزهاق الباطل .

سيدي الرئيس .. السادة النواب الافاضل

إن انظار شعبنا تتجه نحو هذه القبة وتتابع باهتمام بالغ هذه القضية ... لذا علينا ان نتحمل مسؤوليتنا وان نكون ضمير شعبنا ونثبت لهم اي لشعبنا اننا بحجم الثقة التي أولونا أياها .

فالحفاظ على حجة مواطنينا تقتضي التطرف لقضايا كثيرة فهناك مافيات في جميع القطاعات الاقتصادية فعلى سبيل المثال في القطاع الزراعي حيث يقوم في المواد الزراعية باغراق البلد بمئات الاصناف من المبيدات الحشرية ذات السمية العالية والتي تؤدي الى متبقيات سمية عالية في المنتوجات الزراعيه وتؤدي الى اخطار كبيرة على الصحة بالاضافة الى السمعه الغير جيدة لانتاجنا في الاسواق الخارجية (بالرغم من وجود مبيدات حشرية اخرى اكثر امنا) الا انها اقل ربحا ... اذن هكذا يتعامل هؤلاء .

وبهذه المناسبة فقد تم توجيه رساله لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨ من قبل الجمعية الاردنية لمكافحة تلوث البيئه ... اشارت فيها إلى ان استخدام مبيدات الافات الزراعية بدون مراقبة ذكية ومستمر ينعكس في السلسلة الغذائية النباتية والحيوانية ويتحول بالتالي لاضرار مباشرة وغير مباشرة على صحة الانسان والحيوان .

واشارت لسلسلة من انواع المبيدات المستعملة في مكافحة الآفات الضارة بالصحة العامة والآفات المنزلية والتي اثبتت الابحاث العلمية في الاردن إلى وجود مشكلة تلوث بمتبقيات المبيدات في محاصيلنا الزراعية في الغور والشفا وانها تؤدي لتلوث المياه والتربية وجسم الانسان .

وقد اشارت اللجنة لسلسلة من الاقتراحات الواجب اجراؤها لتفادي أخطار هذه المبيدات والتوقف عن استعمالها خصوصاً وإن ثمة في السوق بدائل لها .

وكانت الجمعية قد أوصت بتشكيل لجنة علمية فنية لدراسة هذه المشاكل واتخاذ الاجراءات المناسبة ورفع النتائج لرئاسة الوزراء والسؤال يكمن اين وصلت هذه اللجنة في عملها ، وما هي الاجراءات التي اتخذتها على ضوء النتائج التي توصلت لها .

سيدي الرئيس .. السادة النواب الافاضل

ان هذه القضية التي امامنا اثارت لدى

هكذا من الأصل

العديد من أوساط شعبنا شؤون وشجون حول تصرفات الحيتان والاحتكارين الذي يضغطون على القطاعات الانتاجية خاصة الزراعية حيث يعاني المزارعون الآخرين عدم تسويق بضاعتهم وارتفاع كلفة مدخلات الانتاج الزراعي والتضييق عليهم في مجالات التسويق الداخلية والخارجية حيث ارتفعت أجور النقل البري من الاردن الى دبي من (٨٠٠) دينار الى (٣٢٠٠) دينار أجرة وسيلة النقل هذا الاحتكار وهذه الحيتان من يدعمها انها اتت بقرارات حكومية وكما وارتفعت كلفة الشحن الجوي الذي عنده امتياز بشحن المنتوجات الاردنية لكن مع هذا الامتياز اخذ يحتكر هذا الشحن ورفع اجره الى ارقام خياليه وصلت ان منتوجاتنا لا تستطيع ان تصدر جيث انها لا تنافس في الخارج ... نعم ايها السادة انها سياسة موجهة لضرب الانتاج وتدمير القطاع الزراعي ... والانفراد او بالاستيراد من الخارج لو في مافيا استيراد المواد الغذائية خاصة وأن هذه المافيات مرتبطة بمافيات عالمية مدعومة من قبل بعض الدول الكبرى والتي تحول سفراؤها الى أنصار ومدافعين عن هؤلاء المحتكرين وقائم ممثلين لهذه المافيات في الاردن وليسو سفراء فيه ان الحل الامثل لمشكلة الغذاء في الاردن تكمن في تطوير القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وحماية هذا القطاع من المافيات التي تحاول تدميره .

وأود ان نشير استناداً لما اوردته جريدة (Jordan tims) في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١/٣١ بقلم وليد السعدي فيما يلي :

هنا أقتبس ((في الصيف الماضي نشرت احدى الصحف السويدية تقريراً ان دماً ملوثاً ب (HIV) اي بالايدز قد تم شحنه للاردن ولبلدان اخرى في الشرق الاوسط)) ، وهذا ادعاء خطير للغاية يستلزم التأكد من صحته ورد فعل ملائم من جانب الحكومة ومع ذلك ورغم خطورة الامر لم يصدر اي رد فعل لغاية الآن .

لماذا اسعار الادوية المتشابهة في التركيب و الكمية مختلفة الاسعار بالرغم من انتاجها محلياً .

ماذا يعني هذا ...

ان قناعتي بالنسبة لهذا ان الخلل في الرقابة الدوائية ... امثلة كثيرة واسئلة كثيرة أمام الحكومة للأجابة عليها .

سيدي الرئيس السادة النواب الافاضل

ان بروز هذه القضية تكشف بوضوح عن خطأ خروج قطاع الدولة من سوق التجارة الخارجية .. مما يستدعي اعادة النظر في هذه السياسة ليس بهدف منافسة التجار بل لتوفير افضل الشروط والمواصفات الدولية وبالاسعار المناسبة ، لأرغام التجار على تقديم شروط مشابهة ولكي لا يخضع المواطنون لأبتزاز التجار ، كما هدد بعضهم بأنهم سوف يتوقفوا عن استيراد المواد الغذائية في شهر رمضان اذا لم تتراجع الوزارة عن شروطها .

- في هذا المجال

اننا نطالب الحكومة بأيراد أسماء هؤلاء الحيتان وتقديمها لمجلس النواب

- ونطالب وزير التموين بتقديم بيان عن أوضاع الغذاء في الاردن مثلما تحدثت عنه الكثير الصحافة الاردنية

سيدي الرئيس

السادة الافاضل

لا أريد ان تقتصر اجراءات مجلس النواب على هذه الخطابات وينتهي الامر وانما نريد متابعة هذا الموضوع من خلال لجنة مشتركة من الحكومة والنواب بالاضافة الى ذوي الخبرة من العناصر الشريفة في بلدنا القيم للتحقيق في جميع الحالات الواردة في ملف معالي وزير الصحة ، وأي حالات ترد لها من المواطنين أو اي جهة أخرى ونشر نتائج هذه اللجنة بوسائل الاعلام المختلفة وأحالتها الى القضاء .

مرة ثانية شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً لك ، ماذا يا أخ محمد لماذا نقطة نظام قل تريد ان تتكلم ، اما نقطة نظام ما في .

السيد محمد داوديه : (٤٠) واحد في المجلس لماذا يخرجون بدك تسيطر عليها يا دولة الرئيس ، يعني يأتي الواحد ويلقي خطابه ويظل خارج المرة القادمة في كم واحد عندما يبدأون الكلام ، لازم نقاطع الجلسة ونخرج .

دولة رئيس المجلس : سوف نستأنف الجلسة غداً الساعة الرابعة بعد الظهر .

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس
طاهر المصري

هكذا من الأصل